



جامعة ابن خلدون تيارت
كلية الحقوق والعلوم السياسية



قسم الحقوق

التخصص : قانون البيئة و التنمية المستدامة

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

بعنوان

البعد البيئي في المنتجات الغذائية وحماية المستهلك

تحت إشراف الأستاذ :

ولد عمر الطيب

من إعداد الطالبين :

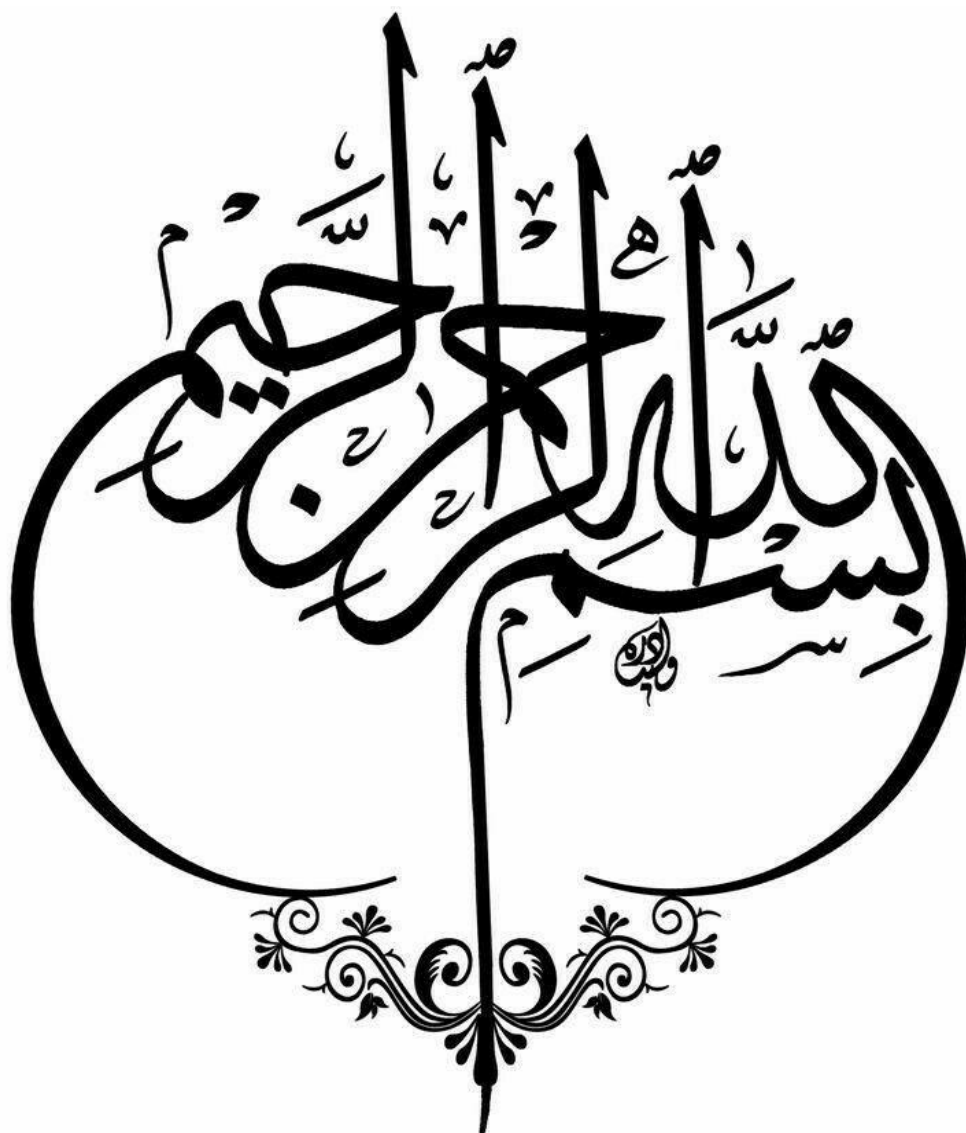
- هاشمي حكيمة

- ايت امجقان عامر

لجنة المناقشة

الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
رئيسا	أستاذ محاضر أ	د. سليمي الهادي
مشرفا ومقررا	استاذ التعليم العالي	أ.د ولد عمر الطيب
عضوا مناقشا	أستاذ محاضر أ	د. ميسوم خالد
عضوا مدعوا	أستاذ محاضر أ	د بلاق محمد

السنة الجامعية : 2024/2023 م



كلمة شكر وعرفان



الشكر والحمد لله الذي وفقنا وسدد خطانا.

أتقدم بالشكر الجزيل الى كل أساتذتنا الكرام الذين بذلوا قصارى جهودهم من أجل
إنجاحنا في مشوارنا الدراسي وكذا المهني.

والأستاذ الدكتور ولد عمر الطيب الذي أشرف على هذا البحث منذ بدايته الى نهايته وكل
أعضاء لجنة المناقشة والى كل من ساعدني من قريب أو بعيد



إهداء

لا يوجد شيء أكثر قيمة من سيد الكون الذي لم يبخل علينا برحمته ونعمته، له الحمد والشكر الذي لا ينتهي.

إلى من كان رفيقي الوفي ومعيني الأبدى في أوقات الضيق والتحديات عبر كل مراحل حياتي: أبي العزيز.

إلى تلك التي سهرت الليالي، سعياً لأكون موجودة، واحتضنتني بدعواتها في كل لحظة وزمان.

أمي حياتي.

إلى أولئك الذين جعلهم الله عوناً، فكانوا مصدر خير ودعم لي: إخواني وأخواتي.

إلى زوجي العزيز حفظه الله وجعله سنداً لي

وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد حتى ولو بكلمة أو دعاء.

حكمة

إهداء

إلى الذي جاهد وكافح دون أن يري ثمرة جهده والدي وجعل هذا العلم أجرا له

إلى والدتي حفظها الله

إلى من ساند خطاي المتعثرة إلى رمز العطاء زوجتي

إلى من استمر بالتقدم لأجلهم أولادي الأربعة

إلى من تقاسمت معهم حلو الحياة ومرها إخوتي

عامر





مقدمة:

تعتبر الثقافة البيئية هي الهدف الأسمى للوعي البيئي و لإيجاد مواطن واعى و مسؤول نحوى مجتمعه بدءا من الخلية الأولى الأسرى و نحو العالم بأسره و المواطن هو الذي يختار البدائل و يتخذ الإجراءات الوقائية اللازمة للمحافظة على البيئة و يتحمل مسؤولية دفع التدهور البيئي و من الحقوق التي كفلها الدستور حق البيئة إذ يعتبر من أهم الحقوق و الحريات العامة في إطار الوثائق الدستورية و من ضمن حقوق الإنسان في إطار الوثائق الدولية و الإتفاقيات الدولية أكدت على حق الإنسان في العيش الهنيئ بصحة و رفاهية في بيئة ملائمة و سليمة و التعاون الدولي هو السبيل الوحيد لمعالجة مشكلات التلوث البيئي و بالأخص التلوث الغذائي و يمثل المرسوم الرئاسي رقم 05-118 المؤرخ في 11 أفريل 2005 المتعلق بتأيين المواد الغذائية أول نص تشريعي يتكفل بحماية المستهلك من الأخطار و إن الإهتمام بحماية المستهلك في ظل زيادة الإنتاج و إستعمال التكنولوجيا الحديثة في إنتاج المواد الغذائية و المنتجات الأخرى دون معرفة المستهلك لهذه الأدوات و الطرق المستعملة في الإنتاج يزيد من خطورة الأضرار المحدقة بأمن و سلامة المستهلك و في هذا الشأن أكدت المواثيق الدولية و القرارات الصادرة عن الامم المتحدة بصفتها..... 1994 التي تضمنت حق الجمهور في المعلومة البيئية و الصحة و الإلتزام بتنمية الوعي بقضايا البيئة و لقد إعترفت بحق المستهلكين في الحصول على منتجات غير خطرة و كذلك حقهم في التنمية المستدامة و حماية البيئة و ذلك بتشجيع.....الإستهلاك المستدام حفاظا على أمن و سلامة المستهلك للمنتجات الغذائية .

و في هذا البحث ركزنا على دراسة البعد البيئي للمنتجات الغذائية على ماهية الغذاء و الفرق بين الأغذية الحديثة و الأغذية التقليدية و كذلك سياسة الإنتاج الأنظف و المنتجات الخضراء كما ركزنا كذلك على دراسة الحماية القانونية للغذاء الذي يعتبر مصدر رئيسي للمستهلك و دور الهيئات العملية في هذا المجال .

أهمية الدراسة : يسعى البحث إلى الوقوف على إحترام المعايير البيئية في المنتجات الغذائية و إنتهاج سياسة تكنولوجيا الإنتاج الأنظف أي المنتجات الصديقة للبيئة من أجل المحافظة على البيئة و سلامة الأغذية الصحية كما يهدف هذا إلى بعض التوصيات و الإقتراحات و الحلول الممكنة لحماية المستهلك و تفعيل دور الهيئات القائمة على هذا المجال .

الهدف من البحث : تكمن و تبرز أهمية البحث من الأهمية العالمية المتزايدة للبيئة و إلى إبراز و تشخيص مختلف الآثار التي تنشأ عن التدهور البيئي و العلاقة بين البيئة و ما تنتجه لنا من أعجية و إختلاف الأساليب بين الأغذية الحديثة و الأغذية التقليدية و إنتهاج سياسة الإنتاج الأنظف أي صديق للبيئة كما

أن هذه الأغذية لا تظهر بالمستهلك صحيا و ماديا .أسباب إختيار الموضوع : هناك مجموعة من الأسباب التي دفعتنا إلى الإهتمام بهذا الموضوع منها ما يلي :

أسباب ذاتية :

الرغبة الشخصية في التعرف على البعد البيئي للمنتجات الغذائية و هذا ما نصت عليه الإتفاقيات و المؤتمرات الدولية في المجال البيئي .

إهتمامي بموضوع البيئة و تفعيل البعد البيئي على موارده الطبيعية.

أسباب موضوعية :

زيادة و تصاعد الآثار الناجمة عن المشكلات البيئية خاصة الأغذية منها و تأثيرها على حياة المستهلك.

حاجة موضوع البيئة إلى المزيد من الدراسة و الترقب لأفاق مستقبلية.

الدراسات السابقة : حضي موضوع البيئة إهتماما كبيرا من المفكرين و الباحثين نظرا لأهمية البيئة في توجيه و ترشيد التنمية الإقتصادية و لهذا إطلعت على عدد من الدراسات ذات الصلة تتمثل في مذكرات ، مؤلفات و مقالات، رسالة دكتوراه بعنوان " الآليات القانونية لحماية البيئة للأستاذ يحي وناس والذي أثناء معالجته للجانبين الوقائي والردعي لحماية البيئة تطرق لدور عدة مبادئ في ذلك ، كذلك رسالة دكتوراه للباحثة زيد المال صافية بعنوان " حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة " تناولت مبدأ الحيطة كمبدأ أساسي لتجنب وقوع الكوارث البيئية ،وكذلك رسالة دكتوراه عنوانها " الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة " للباحث حسونة عبد الغني الذي تناول بعض المبادئ لحماية البيئة ،وكذلك شهادة دكتوراه بعنوان " مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة " تناول بالتفصيل حق مشاركة الجمهور في المحافظة على البيئة.

صعوبات الدراسة : لقد إعترضتنا بعض الصعوبات عند إنجاز هذا البحث و المتمثلة في ندرة الإجهادات و القرارات القضائية على كافة درجات القضايا و هذا ما يدل على ندرة القضايا في المجال البيئي و خاصة على المستوى الدولي و من حيث الموضوع نجد تداخل القواعد القانونية الداخلية الخاصة بالبيئة و القواعد القانونية الدولية كما واجهنا صعوبات في الحصول على المادة العلمية خاصة المراجع المتخصصة في المجال البيئي الذي يختص في تفصيل نقاط البعد البيئي في المنتوجات الغذائية.

المنهج المتبع :

المنهج العلمي هو ما يضبط طريقة تفكير الباحث وهو مرشد للباحث العلمي من اجل الوصول إلى نتائج نريد تحقيقها وذلك بتوظيف المنهج بخطواته ولزوم تطابق المنهج مع موضوع البحث ونظرا لطبيعة موضوعنا هذا فقد اخترنا المنهج الوصفي التحليلي القانوني الذي يعتبر أسلوب من أساليب التحليل المركز على المعلومات الكافية ودقيق عن ظاهرة أو موضوع محدد أو فترة زمنية محددة وذلك من اجل الوصول إلى نتائج علمية ثم تفسيرها بطريقة موضوعية مما ينسجم مع معطيات فعلية للظاهرة.

إشكالية الدراسة :

يبقى موضوع البعد البيئي و سياسة الإستغلال المستدام للموارد الغذائية و موضوع حماية المستهلك من الأغذية الحديثة و التكنولوجيا الجديدة موضوع جراسة مهما حاول فيه المشرعون و المختصون و المهتمون من المواضيع الحساسة المثيرة لقلق الكثير من الناس حيث يزداد هذا القلق كلما زاد التقدم العلمي و الحضاري و الصناعي ذلك لأن التلوث الغذائي قضية حاسمة في حياة البشرية جمعاء و يتحدد مصير الأمم و الشعوب بناء على بقاء الحياة خالية من التلوث بجميع أشكاله أي التلوث البيئي خاصة في مجال الغذاء و الإستهلاك و عليه يمكن القول أن موضوع البعد البيئي في المجالات الغذائية و حماية المستهلك يندرج ضمن إشكالات عدة من بينها :

هل تمكن المشرع الدولي أو حتى المحلي من حق الفرد في الحماية من الأضرار التي تلحق به جراء التلوث الغذائي و هل سن تشريعات رادعة لتخطي التلوث الغذائي و هل وضع معايير بيئية للحفاظ على البيئة من خلال الإستغلال المستدام للموارد الطبيعية خاصة في مجال الأغذية.

و عليه نطرح الإشكال التالي :

ما علاقة البعد البيئي للمنتجات الغذائية بسلامة و أمن المستهلك ؟

وقد قسمنا بحثنا هذا إلى فصلين يندرج الفصل الاول تحت عنوان: البعد البيئي في المنتجات الغذائية ؟

الذي ينقسم بدوره إلى مبحثين :

المبحث الأول : نطاق تطبيق البعد البيئي في المنتجات الغذائية

المبحث الثاني : نظام المنتجات الخضراء والانتاج الأنظف

أما الفصل الثاني ويتضمن علاقة المستهلك بالبعد البيئي ،وينقسم بدوره إلى مبحثين :

المبحث الأول : تحت عنوان الآليات العملية (الهيئات) القانونية لحماية المنتجات الغذائية

المبحث الثاني : مميزات (إيجابيات) الوسائل القانونية ذات البعد البيئي لحماية المستهلك والحلول المقترحة
من الناحية العملية



الفصل الأول

البعد البيئي في المنتجات الغذائية

الفصل الأول

البعد البيئي في المنتوجات الغذائية

يتعلق البعد البيئي بالحفاظ على الموارد المائية والمادية والبيولوجية مثل الاستخدام الامثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم وذلك من خلال الاسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة من حيث الاعتبارات البيئية وتعتبر البيئة من الشروط الاساسية والضرورية لوجود نشاط بشري والحفاظ على الوسط الطبيعي والحيوي ونقله سلميا للأجيال القادمة ويكمن تجميع أهم الأبعاد البيئية المتواصلة في النقاط التالية :

منها المحافظة على الجو وذلك بتخفيض التلوث الناتج عن النقل والصناعة والرفع من قاعدة استخدام الطاقة وكذلك حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان وصيانة ثراء الأرض من التوسع البيولوجي للأجيال المقبلة وكذلك الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون، ويتم ذلك بالتعاون مع الدول لمعالجة مخاطر البيئة العالمية والحد من انبعاثات الغازات وهذا عبر الحث بضرورة كبيرة من استخدام المحروقات والبحث عن مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية أو استخدام المحروقات بإخفاء البلدان النفطية وحماية المناخ من الاحتباس الحراري والحد من إتلاف التربة ولاستعمال المفرط للمبيدات ولهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى التطرق إلى نطاق تطبيق البعد البيئي في المنتوجات الغذائية في المطلب الأول والفرق بينهما في المطلب الثاني وكذلك التطرق إلى المنتوجات الخضراء في المبحث الثاني وتكنولوجيا الإنتاج. والمنطلق في المبحث الثاني .

المبحث الاول : نطاق تطبيق البعد البيئي في المنتوجات الغذائية

لقد أسهم الصراع بين البيئة و التنمية الذي ظهر في مطلع ستينات القرن العشرين بشكل أو بآخر في تأخير الاهتمام بالبيئة وتعد المطالبة بإدراك أهمية البيئة في التنمية، وذلك لأن المطالبة بحماية البيئة كرد فعل للكوارث البيئية التي شهدتها العالم من جراء النشاطات الصناعية و التكنولوجية كان نتيجة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة، فالتوفيق بين أهداف التنمية وضرورات حماية البيئة يخرج التنمية من مضمونها التقليدي إلى مفهوم التنمية المستدامة التي أصبحت البيئة أحد أبعادها ويكشف عن تأثير متبادل بين البيئة والتنمية المستدامة ومعوقات تنموية تؤثر على البيئة ومشاكل بيئية تعيق التنمية الأمر الذي أدى إلى تبلور مفهوم جديد للتنمية وهو التنمية المستدامة تركز بالدرجة الأولى على الأخذ بالحسبان الاعتبارات البيئية أي التوفيق بين البيئة والتنمية، فهذه الأخيرة تقوم على موارد الثانية ولا يمكن أن تقوم التنمية دون الموارد البيئية، وعليه فإن الإخلال بالموارد من حيث إفسادها سيكون له انعكاساته السلبية على العملية التنموية و الإخلال بأهدافها. ولهذا ينبغي أن ينظر إلى البيئة والتنمية باعتبارهما متلازمين، فالتنمية لن تحقق أهدافها دون الأخذ بسياسات بيئية سليمة.

ونتيجة لهذه المشاكل وتصادد حدتها ظهر ما يعرف بالحوكمة البيئية بغية حماية البيئة من جهة، وتأمين حقوق الأجيال القادمة من جهة أخرى، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة¹.

المطلب الأول: مفهوم المنتوجات الغذائية والنتج البيئي

اعتمد عملية إعادة تشكيل مفهوم المنتج ليصبح منتج بيئي على إلغاء مفهوم النفايات والتلوث وكذلك التقليل من أنواع المنتجات لتكون على نوعيته النوع الأول هو المنتجات القابلة للاستهلاك التي تؤكل أو تتحول إلى تربة عند زراعتها داخل الأرض مع القليل من الآثار الجانبية الضارة والنوع الثاني هو منتجات طويلة العمر مثل السيارات والتي يجب أن تضع وتستخدم وتعاد إلى المصنع ضمن نظام حلقة مغلقة والفئة الثالثة هي المنتجات غير قابلة للبيع مثل المواد المشعة والمعادن الثقيلة ويجب أن تكون هذه الموارد دائما ملكا لمصنعيها الأصلي مستدل عن آثارها طوال حياته وهنا سنتطرق إلى مفهوم المنتوجات الغذائية في الفرع الأول ومفهوم المنتج البيئي في الفرع الثاني

¹ - حليمي عبد الحكيم، دور جمعيات المستهلكين في توعية المستهلك، مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر، في قانون الاعمال كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة سعيدة، د الطاهر مولاي 2019 ص 62 و 63

الفرع الاول: مفهوم المنتوجات الغذائية

تعريف المنتج

التعريف القانوني للمنتوجات القانون المدني المادة 140 مكرر : يعتبر منتجات خدمات منقول ولو كان متصلا بعقار ، لاسيما المنتج الزراعي والمنتج الصناعي وتربية الحيوانات والصناعة الغذائية والصيد البري والبحري والطاقة الكهربائية

■ قانون الممارسات التجارية مطبق 04/02

■ قانون حماية المستهلك ملغي 89/02

المقصود بالمنتج:

عرف الشرع الجزائري المنتج في المادة .من القانون . بأنه سلعة او خدمة فهذا خطأ لأن السلعة أو المنتج هي حصيلة العملية الإنتاجية والتي تتمثل إما في تربية المواشي وجمع المحصول والمبنى والصيد البحري والذبح ، التصنيع، التحويل ، التركيب وتوضيب المنتج وهي مرحلة تخزينه ونقله وهذا ما يظهر من خلال الفقرة 9 من المادة 3 التي عرفت الإنتاج كما يلي : "هو العمليات التي تتمثل في تربية المواشي وجمع المحصول والجني والصيد البحري والذبح والمعالجة والتصنيع والتحويل وال.....وتوضيب المنتج بما في ذلك تخزينه أثناء مرحلة تضييبه وهذا قبل تسويقه الأول . " لم يعرف الشرع الجزائري المنتج على خلاف المشرع الفرنسي الذي عرفه في المادة 1389-6 قانون مدني والتي تعتبر المنتج هو الصانع ...للمنتوج ونتاج المواد الاولية والصناعة لبعض أجزاء المنتج¹.

تعريف المنتج

هو عبارة عن مجموعة من الخصائص الملموسة والغير ملموسة التي يتألف منها ويرتبط بها والتي تعبر عن حاجة ورغبة المستهلك وتحقق ضرر ممكن للبيئة والمجتمع².

1- أ . دكتورة زاهية بن يوسف ، دراسة قانون رقم 03/09 ، المؤرخ في 25 فيفري 2009 المتعلق بحماية المستهلك ، ص12 ، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، الإبلاغ القانون ، 2017

2- د . محمود جاسم الصميدعي وردينة يوسف

والمنتج أنه له خصائص وصفات ملموسة مثل اللون ، الشكل ، التصميم ، والصفات الغير ملموسة التي هي والخواص المادية أو الملموسة تشير إلى السلع والغير الملموسة هي الخدمات أو الأفكار والمسؤولية الاجتماعية وعدم الاضرار بالبيئة¹.

تعريف اخر

يمكن تعريف المنتج على أنه العنصر الذي يتم توفيره للبيع لغرض إشباع أو تحقيق رغبات الزبون واحتياجاته في نطاق معين وله خصائص منها توفير حل لمشاكل الزبون واحتياجاته ورغباته أن يكون المنتج سهل لاستخدام للعملاء وكذلك يوفر تجربة مستخدم افضل ان يكون له تصميم مرئي مقبول وجذاب قليل التكلفة للوصول إلى هامش ربحوكذلك يجب أن يكون تسعير المنتج وفق لجودة المنتج².

تعريف اخر :

يعرفه كولترن بأنه : " كل ما يمكن تقديمه للسوق بغرض إشباع حاجة معينة . " ويعرفه " : "Pride" على أنه الشيء أو غير مادي يمكن الحصول عليه من خلال عملية التبادل . " ويعرفه أيضا: " بأنه مجموعة الخصائص التي تشبع الحاجات ويحصل عليها المستهلك من خلال قيامه بعمليات المبادلة والتي تتضمن مجموعة من المنافع المادية والنفسية . " فالمنتج عندما يكون شيء مادي هذا يفي احتوائه على عدد من التركيبات أو الأجزاء الملموسة .

أما في حالة كون المنتج غير مادي فإنه يكون على شكل خدمة كما هو الحال مثلا في النقل أو السفر ومجال الصحي ، أما من جانبه الآخر الغير المادي قد يكون فكرة كما هو الحال في برامج التدريب لمجالات عملية محددة³.

الفرع الثاني: مفهوم المنتج البيئي

عرف المنتج البيئي بأنه: " ذلك المنتج الذي يستخدم المواد الصديقة للبيئة والتي يمكن أن تحلل ذاتيا مع ضرورة المتابعة خلال دورة حياته لضمان بقائه ضمن الالتزام البيئي وهذا يشمل عدم استخدام المواد الحافظة الضارة ، استخدام الحد الأدنى من الكافة.المواد الخام ، تغليف قابل لإعادة التدوير ، والضرورة أن

1- طارق عقاقية ، المنتج ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، سنة 2023/ 2024 ص 04

2- المتغير في التسويق ، تسويق الإلكتروني ج 1 يوليو 2022

3- بحث بن عمر عبد الرحمن طارق عقاقية ، المنتج ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، سنة 2024/2023

يكون المنتج البيئي جديدا بصفة عملية ، بل أنه يكون إجراء مجموعة من التعديلات على المنتج الاعتيادي بحيث يقترب من تحقيق الهدف المنشود من تقليل للمواد المستخدمة وتخفيض مستوى الآثار السلبية للمنتج على البيئة.

إن تصميم المنتج من الممكن أن يكون لأكثر من طريقة مثل التحويل في أسلوب التعبئة و التغليف أو تحضير نسب بعض المكونات أو إعادة استعمال بعض المواد عبر إعادة التدوير أو استبدال بعض المكونات الأصلية بمكونات أخرى اقل تأثيرا ، ويمتلك المنتج أهمية كبيرة في الدخل التسويقي البيئي لان اغلب الجهود الداعية إلى التوجه البيئي تركز على المنتج ما يتطلب تعاونا مستندا ورائهما بين قسم التسويق والانتاج، ويجب على قسم التسويق أن يوفر المعلومات المتعلقة لتوجيهات الزبائن من الخصائص البيئية بينما يجب على قسم الإنتاج أن يوفق بين المعايير البيئية المطلوبة لهذه المنتجات وهذا ما يعرف بالتصميم الصديق البيئة.

ويرى المختصين في إدارة الإنتاج أنه تقع على عاتق مدير الإنتاج مهمة الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية من خلال توجيه أنشطة الإنتاج والعمليات نحو تحقيق هذا الهدف ووفق لهذا المدخل فإن مدير الإنتاج هو القادر على القيام بالاتي:

- حماية الموارد الطبيعية وتقليل من استخدامها قدر الإمكان
- إيجاد بدائل جديدة للموارد النادرة
- خفض التكاليف المترتبة على عمليات الإنتاج
- تقديم نماذج متطورة ومرغوبة من قبل الزبائن¹
- حماية ... المنتج البيئي بجملة من الخصائص من حيث انه يربط العلاقات المختلفه بينه وبين المؤسسة المستهلك، البيئة الطبيعية الاجتماعية والاقتصادية وفي ما يلي نذكر هذه المميزات:

الموازنة بين خصائص الاداء للمنتج والاسهامات البيئية

يتميز المنتج البيئي في تحقيق اداءات المنتج غير البيئي مع الحفاظ على الاعتبارات البيئية وضمن هذا المجال أظهرت بعض الدراسات التي قامت بها مؤسسات اقتصادية أنه من الممكن ربط الاسهامات البيئية مع الابقاء على خصائص الأداة للمنتج الأصلي يؤدي إلى زيادة طلب المستهلكين على المنتجات البيئية الجديدة البنية .

1- عامر ياسر البكري و احمد نزار "النوري" ، التسويق الأخضر ، دار البافوزي للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2007 ،

تحقيق الاستدامة البيئية

يتميز المنتج البيئي بدوره في تحقيق الاستدامة البيئية والتي تعني "طريقة إدارة تشمل تطوير إستراتيجية تحافظ على البيئة وتنتج ارباحا للمؤسسة في نفس الوقت بحيث نجد أن اغلب الجهود الداعية إلى حماية البيئة تتركز على المنتج وتستخدم المؤسسات الاقتصادية شبكة الاستدامة البيئية لتمكنها من قياس تقديمها اتجاه تحقيق الاستدامة البيئية¹.

بيئة المنتج

عمليات اعداد المنتج البيئي تنطلق من استخدامات المؤسسة ومختلف وظائفها وبالخصوص إدارة الإنتاج والتسويق بانتهاج الاعتبارات البيئية فيكون القول أن المنتج البيئي يقابله إعطاء صورة متنورة للمؤسسة سواء في ما يخص القيود القانونية والتشريعية والحفاظة على البيئة او فيما يخص رؤية المجتمع للمؤسسة بما تضمنه هذه الأخيرة من افكار عمال وأنشطة وغيرها.

خاصية العلاقة مع المستهلك : يتميز المنتج البيئي بطبيعة العلاقة بينه وبين المستهلك ويمكن أن نذكر منها بعض المبادئ التي تظهر هذه العلاقة.

- مبدأ حرية المستهلك والمنتج
- مبدأ الحد من الخسائر المحتملة
- مبدأ العفائية الاقتصادية
- مبدأ التطوير
- مبدأ التعليم واعلام المستهلك
- مبدأ حماية المستهلك

- دور حياة المنتج البيئي

تعيش المنتجات البيئية كغيرها من المنتجات دورة حياة معينة ترتبط بينهما بنطاق زمني محدود وتمر عبره بمراحل حياة متبانية ، فالسلعة الخضراء تولد في السوق ثم تنمو وتتطور فيه لتنتج بانحداها او زوالها منه لكن المهتمين أو المتبنين للتسويق البيئي يهتم بدوره أخرى من دوامات حياة المنتج وهي دورة الاستخدام او الاستعمال وهذه الدورة مقسمة إلى أربعة مراحل:

¹- الدكتور سمير سعيد ،البعد البيئي والتسويق ،دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،الجزائر ،ص34-35

- **التصميم والتطوير :** وهي مرحلة ولادة المنتج وفق للمعايير التقنية والبيئية التي تم التنسيق بينهما بتصميم وتطوير منتج يلائم ويناسب مع اهداف المؤسسة.
- **مرحلة التصنيع:** وفي هذه المرحلة تتم متابعة الاثار البيئية للعملية الانتاجية ومحاولة التخلص من الآثار السلبية مثل الضياع والتلف وانبعاث الغازات والهدر في الطاقة وبالتالي جعل العمليات الإنتاجية سلمية من الناحية البيئية.
- **مرحلة الاستعمال من قبل الزبون:** وفي هذه المرحلة تبحث المؤسسات دائما عن المعلومات الخاصة بتقييم الاستخدام وهو أن المنتج كان فعلا صالحا من الناحية البيئية من جهة ونظر الزبون، وهي أن المنتج لا يعاني من اي مشكلات أثناء الاستخدام والتي يمكن أن تتعارض مع المعايير البيئية الموضوع عند التصميم.
- **مرحلة الجمع واعادة التدوير:** وهنا تبحث المؤسسة عن أفضل السبل لإعادة جمع ما تبقى من المنتج بعد استعماله او استهلاكه ليتم اعادة تدويرها ومعالجتها ومن ثم استخدامها واخرى لتقديم منتجات جديدة.

الفرع الثالث : منظمة التجارة العالمية iso :

مفهومه منظمة التجارة العالمية iso:

تعتبر منظمة التجارة العالمية الدولية مستقلة غير حكومية تضم في عضويتها 170 هيئة معايير وطنية. ومن خلال أعضائها، فهي تجمع الخبراء لتبادل المعرفة وتطوير معايير دولية طوعية وقائمة على توافق الآراء وذات صلة بالسوق والتي تدعم الابتكار وتوفر حلولاً للتحديات العالمية. اعتباراً من فبراير 2023، طورت ISO أكثر من 24,676 معياراً، تغطي كل شيء بدءاً من المنتجات المصنعة والتكنولوجيا وحتى سلامة الأغذية والزراعة والرعاية الصحية¹.

أهمية صناعة البيض

تضمن معايير ISO الدولية أن المنتجات والخدمات آمنة وموثوقة وذات جودة جيدة. بالنسبة للأعمال ، فهي أدوات استراتيجية تقلل التكاليف عن طريق تقليل الفاقد والأخطاء وزيادة الإنتاجية. فهي تساعد الشركات على الوصول إلى أسواق جديدة ، وتكافؤ الفرص أمام البلدان النامية ، وتسهيل التجارة العالمية الحرة والعادلة.

تخلق معايير ISO الدولية الثقة في المنتجات التي نأكلها أو نشرها من خلال ضمان أن العالم يستخدم نفس الوصفة عندما يتعلق الأمر بجودة الغذاء وسلامته وكفاءته. توفر معايير ISO منصة لتطوير الأدوات

¹ <https://www.internationalegg.com/ar/our-work/industry-representation/international-organization-for-standardization-iso/>

العملية من خلال الفهم المشترك والتعاون مع جميع أصحاب المصلحة - من المنتجين الزراعيين إلى مصنعي الأغذية والمختبرات والهيئات التنظيمية والمستهلكين، وما إلى ذلك. حوالي 1,000 معيار ISO مخصص خصيصًا للأغذية، ويتعامل مع الموضوعات متنوعة مثل الآلات الزراعية والخدمات اللوجستية والنقل والتصنيع ووضع العلامات والتعبئة والتخزين.

هدفها :

هو انتاج منتجات غذائية لا تسبب أي مشاكل صحية للمستهلك وذلك من خلال تطبيق معايير التي من خلالها يمكن السيطرة على المراحل التي تشكل سلسلة الغذاء ويطب على هذا المفهوم « from far to fork » أي من المزرعة إلى مائدة المستهلك من العناصر او متطلبات الإيزو تتواصل المواصفة الدولية الأساسية التالية.¹

- نطاق العمل
- المراجع القياسية
- المصطلحات والتعريفات
- نظام إدارة سلامة الغذاء
- مسؤولية الإدارة
- إدارة المورد
- التخطيط والتحقق لمنتجات آمنة
- الإقرار والتحقق والتحسين لنظام إدارة سلامة الغذاء

فوائد تطبيقها :

1. توفير الحماية للغذاء خلال جميع مراحل تصنيفه بدءا من استخدام المواد الخام حتى تسويق المنتج النهائي.
2. إرضاء العميل وسلامة المستهلك
3. تحسين صورة المنشأة ونسبة المشاركة في السوق
4. إرضاء المستثمر
5. تسهيل الحصول على التصاريح

¹ - المنظمة الجزائرية للدفاع عن المستهلك - حمايتك، مقال أسبوعي، 2019

6. يؤدي إلى تقليل الفاقد في المنتج

7. يساعد في التجارة الدولية حيث يشترط التوافق مع جميع القوانين المتعلقة بالغذاء

المطلب الثاني: مفهوم المنتوجات التقليدية والمنتوجات الحديثة

أدى التطور التكنولوجي الحديث إلى التطور في جميع المجالات ومنها الزراعة حيث تعتبر دور المزارعين ووظائفهم هذا ما جعل مفهوم الزراعة التقليدية يتغير إلى ما يسمى بالزراعة الحديثة التكنولوجية والتي يتم فيها تسخير الذكاء الصناعي والكمبيوتر والتقنيات الحديثة تعمل على تحسين وزيادة الإنتاج الزراعي ضمن المهن التي تحتاج إلى إعادة تدريب وصقل مهارات العمال اي انك تحتاج إلى اتمام تلك الوظائف وذلك لتماشى مع الزمن والأداء.

ولهذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف كل من المنتجات التقليدية في الفرع الأول والمنتجات الحديثة في الفرع الثاني والتفصيل أكثر في الفرق بين التقنيات والوسائل المستخدمة في كل من الزراعة التقليدية والزراعة الحديثة.

الفرع الأول: مفهوم الزراعة التقليدية

سوف نتناول في هذا الفرع الزراعة التقليدية والتي تعد من الاساليب الاولى التي تعمل على توفير المحاصيل الزراعية باتباع طرق بدائية تعتمد على ثقافة الزراعة والأدوات البسيطة والري بأمطار موسمية وتختلف عن الزراعة الحديثة بالعديد من النقاط المتعلقة بنوع السماد والبذور وطرق الري والأدوات المستخدمة كما انها لا تستطيع تلبية الطلب الكبير على المنتوجات الزراعية وخاصة مع ازدياد عدد السكان الكبير ووجود اساليب زراعية حديثة منافسة إلا أن الزراعة التقليدية تحاول جاهدة الاستجابة إلى المطالب الاقتصادية للعالم الرأسمالي من خلال إنتاجه إنتاج كميات كبيرة من الطعام والاعلاف بأقل جهد بدني ولكن تفتقر الزراعة التقليدية عادة إلى الإنتاج الفاض وتكون معتمدة على زراعة العفاف مما يتعرض نظام الزراعة التقليدية اليوم إلى العديد من العوامل المهددة بما فيها التغير المناخي العالمي بالإضافة إلى نقص المنافسة في الأسواق على استخدام الموارد الطبيعية وتعتمد عملية دعم نظام الزراعة التقليدية على وسائل بسيطة بدائية¹.

وتعرف الزراعة التقليدية بـ "Traditional Foods" تلك الأغذية التي تحضر من مكونات غذائية محلية النشأة وتدخل في تكوين الوجبات الغذائية التي تحضر للأفراد والمجتمعات وهي غالب ما ترتبط

1- دعاء البصري ، مفهوم الزراعة التقليدية ، مجلة الموضوع ، اخر تحديث ، 1353 ، 28 أغسطس 2021

ارتباطات وثيقة بتاريخهم والبيئة التي نشأوا فيها ، وتتميز هذه الأغذية بانتشارها الواسع وتقبل أفراد المجتمع لها .

وهي تستهلك بكثرة خاصة بين الطبقات الفقيرة وفي المناسبات الاجتماعية والدينية وقد اثبتت الدراسات أن العديد من الأغذية التقليدية ذات قيمة غذائية جيدة وانه يتناولها مع اغذية أخرى فإنها تساعد على تكملة النقص في العناصر الغذائية الضرورية للإنسان.

تحضر من مكونات اساسية ذات منشأ محلي تم إنتاجها وحفظها دون الاعتماد على اي مواد حافظة كيميائية وهي تعتبر من أصح أنواع الأغذية المتداولة خاصة أن بعضها يحضر ويستهلك طازجا وبعضها قد يبقى تحضير وحفظ معظم الأغذية التقليدية وتسويقها على نطاق واسع في العديد من الدول العربية دون الحاجة إلى إضافة مواد حافظة كيميائية تهدف إلى اطالة قدرة قابلة للحفظ .¹

ويشير مفهوم الزراعة التقليدية إلى الطريقة الزراعية الأصيلة المنتجة منذ القدم والمتوارثة عبر الاجيال حيث تعتمد على الاستخدام المكثف للمواد الطبيعية والمعرفة القديمة بأساليب زراعية ، كما تعرف بأنها أساليب المعتمدة والقديمة لكسب لقمة العيش بالاستفادة من الأراضي الزراعية قد تكون أقل ضرارا من غيرها بحيث تمنع الأمراض والآفات التي تستهدف النباتات وتتلّفها دون أن تؤثر هذه المعالجة على خصوبة التربة ومن خصائصه التأمين سبل العيش على النطاق المحلي والاستخدامات المتعددة للأراضي الزراعية وحماية التنوع البيولوجي والتقليل من استخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة والمرونة في نظام الإنتاج والحفاظة على المصادر الجينية والمهجنية للنباتات وحفظها المزارعين على النظام البيئي والتنوع الحيوي والزراعة والحيواني معا وتنوع المحاصيل الزراعية في الأراضي نتيجة الاستخدام الامثل والمستدام للموارد الطبيعية² .

الفرع الثاني: مفهوم الأغذية الحديثة

تواجه الزراعة تحديات مستمرة بسبب اعداد السكان واستنزاف الموارد والتركيز المتزايد على القطاع الصناعي على حساب المناطق الريفية وازدهار المخاوف الناتجة بشأن الضرر البيئي والمخاطر الصحية المنشقة عن الملوثات الغذائية، وقد بدأ الفيلسوف الانجليزي توماس مالتوس عام 1798 م محاولاته حول معادلة التوازن بين الإنتاج الغذائي والتزايد السكاني فلاحظ عدم التوازن بينهما ويعود ذلك من وجهة نظره إلى محدودية الموارد المادية وعدم إمكانية دراسة النمو بينهما وأعتقد أن هذا التباين سيؤدي إلى تدهور الغذاء الذي يهدد الصحة إلا أنه بعد ذلك تم تصحيح اعتقاداته فالتكنولوجيا لن تعجز عن استثمار موارد

1- د . رحمة الحديد ، مفهوم الزراعة التقليدية ، 28 أغسطس 2021

2- د. عبد الرحمان عبيد مصيقر ، حسيب رجب ، الدستور حيث

الأرض وزيادة الإنتاج الزراعي بالكمية المناسبة لاكتفاء السكان في الغذاء مما أدى إلى ظهور مفهوم الزراعة الحديثة التي تعتمد على تكنولوجيا التي تزيد من خصوبة التربة وتوفر العناصر الغذائية للتجربة في حال تم استنزافها بحيث تنمو والنباتات وتقليل من فقدان التربة وتطبيق عملية الوراثة المحسنة التي تزيد من الإنتاجية والكفاءة.

الزراعة الحديثة

فهي تعتمد على تكنولوجيا والتي تزيد من خصوبة التربة وتوفير العناصر الغذائية لها في حال تم استنزافها بحيث تحفز نمو النباتات وتقلل من فقدان التربة وتطبق عملية الوراثة المحسن التي تزيد من الإنتاجية والكفاءة.

ومن خصائصها ازدياد عمليات انتاج المحاصيل الزراعية ذات الجودة العالية بشكل كبير جدا وتقليل مساحة الأراضي المخصصة للزراعة الحديثة كما تضاعف الإنتاجية... ثلاث أضعاف وادى استخدام الآلات الزراعية الحديثة إلى تقليل نسبة الاعتماد على الأيدي العاملة تخفيض عدد الحيوانات التي كان يعتمد عليها في عمليات الزراعة القديمة تقليل من كمية المياه المستهلك في عملية السقي حيث كانت تستحوذ على 8% من المحاصيل والزراعة الحديثة بالإنجليزية هي "Agricultural Modern" بالظهور في بداية القرن 18¹ وادى هذا المفهوم إلى ثورة كبيرة في عالم الإنتاج الزراعي خلال وقت قصير من الزمن فتم اتباع اساليب زراعية جديدة كان من نشأتها زيادة في الناتج الزراعي بشكل كبير جدا وتم من خلال هذا القيام استغلال الموارد الزراعية المتوفرة بشكل مثالي .

الفرع الثالث : الفرق بين الأغذية التقليدية والحديثة

الزراعة التقليدية (السليبات)

- يتم استخدام أدوات بسيطة فقط مما يجعل زراعة وحصاد المحاصيل يستغرق وقتا طويلا وحصاد المحاصيل يستغرق وقتا طويلا.
- تكون تكلفة المحاصيل الزراعية عالية تبعا للوقت الطويل المستغرق لانتاجها
- تكون المحاصيل الزراعية عرضة لحظر الإصابة بالأمراض التربة وذلك لأنه هذه الطريقة تعتمد على تمهل التربة فيستغرق ذلك وقتا طويلا.

1- مجلة فوقارة "Foggara" ، 12/31 ، اوت 2021 ، شركة صناعة وتوزيع المعدات الفلاحية ، طريق الوطني أبي عبد الله ، الجلفة .

- تعد مبيدات الآلات التي يتم استخدامها في الزراعة التقليدية ضارة فقد تهاجم المحاصيل وتؤذيها.

دعم نظم وإيجابيات الزراعة التقليدية

- إمكانية توظيف المصادر الطبيعية جيدا والاستخدام الامثل للموارد المحلية
- تحسين الزراعة التلقيح من خلال الوسائل الطبيعية
- توفير رأس المال الكافي من قبل الهيئات المختصة لتمكين المزارع من استخدام أدوات الحراثة التقليدية المنافسة لهذا النظام.
- تدريب المزارعين وتسجيل عملية وصولهم إلى الأسواق التجارية العاملة
- دعم المناطق الريفية التي تعتمد على نظام الزراعة التقليدية وذلك بتوفير الأنشطة الحديثة المدرة للارباح لجميع المزارعين على حد سواء¹.
- أما الزراعة الحديثة تستخدم التكنولوجيا في الزراعة الحديثة مثل استخدام الأنسجة النباتية والبذور المهجنة
- حول الآلات الزراعة الحديثة مكان العمال وبالتالي عدد العمال أقل
- كمية الإنتاج أكبر في الزراعة الحديثة
- تتم عملية الري والزراعة التقليدية باستخدام تقنيات قديمة وهذا بدوره يساعد على عدم حدوث انخفاض في منسوب المياه الجوفية عكس الزراعة الحديثة التي تستخدم الابار الانبوبة التي تؤثر على مستوى منسوب المياه الجوفية تدريجيا²

1- مجلة "Foggara Inegation" الفرق بين الزراعة التقليدية والحديثة ، أوت 2021

2- مجلة زراعة ، أيوب ، تعريف الزراعة الحديثة ، مجلة ، نشر في 15 سبتمبر 2022 ، آخر تحديث 26 فيفري

المبحث الثاني: نظام المنتجات الخضراء والإنتاج الأنظف:

المفهوم التسويقي بالعديد من المراحل التي أدت إلى تطوره من مفهوم إلى آخر، ففي مرحلة المفهوم الإنتاجي ركزت المؤسسات على إنتاج أكبر قدر من المنتجات، ومع زيادة قدرتها على الإنتاج وتعدد منتجاتها، إتجهت المؤسسات في مرحلة المفهوم البيئي نحو تكثيف جهود البيع بتنمية المهارات البيعية لرجال البيع والاهتمام بقنوات التوزيع لتحقيق أكبر قدر من الأرباح، غير أن التغيرات المستمرة في البيئة أظهرت للمؤسسات أنه لا يكفي أن تقوم بالإنتاج إذا لم يقابله طلب من طرف المستهلكين الذين أصبح ترغيبهم في الشراء من أهم الانشغالات ومن أكثر المهام صعوبة بعدما فشل التوجه البيئي في مقابلة تطور أذواق المستهلكين وتلبية حاجاتهم المتجددة من جهة، وفي حل مشاكل تحقيق المردودية والربح من جهة أخرى، الأمر الذي دفع المؤسسات إلى تبني المفهوم التسويقي الذي يقوم على تحديد حاجات ورغبات المستهلكين والعمل على إشباعها بكفاءة وفعالية أكثر من المنافسين الآخرين، وبعدم تزايدت اعتراضات المستهلكين من الممارسات غير الصحيحة وغير المسؤولة للمفهوم التسويقي ومن الممارسات غير البيئية للمؤسسات وما تبعه من ظهور الحركات حماية المستهلكين، كان لابد من توسيع المفهوم التسويقي من أجل التوفيق بين إشباع حاجات ورغبات المستهلك، وتحقيق أهداف المؤسسة، وتحقيق رفاهية المجتمع، وحتى التوجه نحو إيجاد ممارسات صديقة وغير ضارة بالبيئة بدء من عمليات إنتاج نظيفة وصولاً إلى إيجاد منتجات خضراء تلبي وتشبع حاجات ورغبات المستهلكين.

إن سلوك المستهلك الأخضر لا يختلف بشكل جوهري عن سلوك أي مستهلك آخر، ولكن الاختلاف الأساسي يكمن في أن المستهلك الأخضر يتأثر بمجموعة من العوامل التي تولد لديه إعتقاد بضرورة المساهمة في الحفاظ على البيئة وسلامتها وإستهلاك منتجات ذات خصائص ومواصفات بيئية¹.

¹ - ثامر البكري، أحمد نزار النوري، التسويق الأخضر، الطبعة العربية، دار البازولي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 175.

المطلب الأول : الإطار المفاهيمي للمنتج الأخضر

أدى تطور مفهوم التسويق الأخضر بالمسوقين إلى إعادة النظر في مفهوم المنتج من خلال مراعاة المسؤولية البيئية في الأنشطة الإنتاجية، وتعتمد هذه المسؤولية على تقليل النفايات والحد من التلوث والاستخدام العقلاني للمواد الأولية في العملية الإنتاجية، وهو ما أدى إلى ظهور المنتجات الخضراء.

الفرع الأول: مفهوم المنتج الأخضر

قد وردت العديد من التعاريف للمنتج الأخضر، نذكر أهمها فيما يلي: يعرف المنتج الأخضر أنه: "المنتج الذي يستخدم فيه المواد الصديقة للبيئة والتي يمكن أن تتحلل آلياً، مع ضرورة متابعته خلال مراحل دورة حياته لضمان بقاءه ضمن الالتزام البيئي الذي يشمل عدم استخدام المواد الحافظة والضارة، واستخدام الحد الأدنى من الطاقة والمواد الأولية مع تغليف قابل لإعادة التدوير".¹ ويعرف أيضاً أنه: "المنتج المستدام الذي له أقل ضرر على البيئة في كل مراحل دورة حياته، والذي يراعى شروط حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية في عملية إنتاجه".

ويعرف أيضاً أنه: "المنتج الذي يمكن التعامل معه من حيث الإصلاح أو إعادة التهيئة أو إعادة الاستخدام أو إعادة التدوير أو إعادة التصنيع".

فالمنتج الأخضر هو المنتج الذي يراعى اعتبارات الحفاظ على البيئة سواء في عمليات صناعته أو عبر مراحل استخدامه، فهو ليس بالضرورة منتجا أكثر جودة أو ليس له أدنى أثر على البيئة، إنما هو منتج أدخلت عليه تعديلات سواء في المواد الأولية المستعملة أو في عمليات إنتاجه أو تسويقه أو في شكله وملحقاته ليكون صديقا للبيئة.

فقد يتم استخدام المواد الأولية بشكل عقلاني، أو إدخال تحسينات في العملية الإنتاجية والتقليل من التلوث الذي تنتجه المصانع والآلات، أو يتم التعبئة والتغليف بمواد قابلة للتدوير أو يتم الترويج للمنتج بطريقة بيئية، كل هذا يسهم في جعل المنتج أخضر.

¹ - منور اوسرير، محمد حمو، الاقتصاد البيئي، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص120.

تبرز خصائص المنتج الأخضر من خلال علاقة المؤسسة بالبيئة الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية، وتتمثل هذه الخصائص فيمايلي:

❖ الجمع بين خصائص أداء المنتج وإسهاماته البيئية:

يجب على المؤسسة عند تقديمها للمنتجات الخضراء مراعاة مسألة الخصائص الأصلية للمنتج، إذ يجب الموازنة بين الجودة وخصائص الأداء من جهة، والإسهامات البيئية من جهة أخرى.¹

ويتميز المنتج الأخضر في تحقيق نفس الأداء مع المنتج العادي مع مراعاته للاعتبارات البيئية، وأظهرت بعض الدراسات قامت بها مؤسسات اقتصادية أنه من الممكن الجمع بين الإسهامات البيئية والإبقاء على خصائص أداء المنتج الأصلي، وأظهرت أن ذلك يؤدي إلى زيادة طلب المستهلكين على المنتجات الخضراء بنسبة 60%.

❖ تحقيق الاستدامة البيئية

يتميز المنتج الأخضر بدوره في تحقيق الاستدامة البيئية والتي تمثل تطوير استراتيجيات من شأنها تحقيق الحفاظ على البيئة مع تحقيق الأهداف الربحية، فمعظم الجهود الرامية إلى حماية البيئة تركز على المنتج الأخضر فالمنتج الأخضر يقود إلى تحقيق الاستدامة البيئية .

❖ المنتج الأخضر يعني مؤسسة خضراء

تبدأ عملية إعداد المنتج الأخضر باستعداد المؤسسة بانتهاج فلسفة التسويق الأخضر في أنشطتها الإنتاجية والتسويقية، فالمنتج الأخضر يعكس الاهتمامات البيئية للمؤسسة ويبين أن المؤسسة تحترم الإجراءات القانونية والإدارية فيما يخص المحافظة على البيئة، ويبين أيضا أن المؤسسة مسؤولة من الناحية الاجتماعية من خلال حماية البيئة .

❖ الأنشطة المتعلقة بالمنتج الأخضر:

عند انتهاج فلسفة التسويق الأخضر هناك بعض الأنشطة المتعلقة بالمنتج التي يجب مراعاتها قبل تقديم المنتج الأخضر، وتتمثل هذه الأنشطة فيمايلي:

¹- منور اوسرير ، محمد حمو ،الاقتصاد البيئي ،المرجع السابق ،ص120 .

❖ العلامة الخضراء Green

إن تطور المجال البيئي للمؤسسات وزيادة عدد المؤسسات التي تقدم المنتجات الخضراء، جعلها تسعى إلى التميز من خلال ما يسمى بالعلامة الخضراء، حيث أن المؤسسات التي تقدم منتج أو منتجات خضراء ضمن تشكيلة منتجاتها فإن ذلك سيؤثر ايجابا على صورة علامتها لدى المستهلكين. وقد أثبتت الدراسات أن صورة العلامة الخضراء تلعب دورا إيجابيا في خلق سلوك المستهلك الأخضر، حيث أن المستهلكين الأخضر يقومون باقتناء المنتجات التي تقدمها مؤسسات ذات علامة خضراء .

❖ الإنتاج الأخضر (الإنتاج الأنظف)

يعتبر الإنتاج الأنظف شرطا أساسيا للتوفيق بين الأهداف البيئية والاقتصادية للمؤسسة، ويقوم أساسا على تحقيق المكاسب المالية من خلال التحسينات البيئية التي تمس العمليات الإنتاجية، وظهر الإنتاج الأنظف في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوروبا في ثمانينات القرن الماضي الدينية قبل حدوثها. وهو إجراء وقائي في مجال حماية البيئة لأنه يعالج أسباب حدوث المشكلة.¹

ويعرف الإنتاج الأنظف أنه: "عملية إنتاجية حكيمة تقوم باستبعاد الملوثات قبل حدوثها، وهذا بدلا من المقاربة التقليدية باهظة التكاليف والقائمة على معالجة التلوث بعد حدوثه"

ويعرف أيضا أنه تطبيق مستمر لإستراتيجية وقائية تشمل عمليات التصنيع والتسويق والخدمات، تهدف إلى زيادة الكفاءة والتقليل من الأخطار التي تلحق بصحة الإنسان والبيئة، وهو عملية تتطلب تغييرا في مواقف وسلوكات وسياسات الحكومة والصناعة على حد سواء "

الإنتاج الأنظف هو استراتيجية شاملة تأخذ بعين الاعتبار ظروف حماية البيئة في عمليات الاستخراج والإنتاج والصيانة والخدمات وغيرها، فمن خلاله.

الفرع الثاني : مراحل تطوير المنتج الأخضر

يمر تطوير المنتج الأخضر حسب نموذج Fujixerox عبر ثلاث مراحل أساسية هي:

¹- ثامر البكري، أحمد نزار النوري ، المرجع السابق ، ص184 .

1- المرحلة الأولى وضع المعايير:

في هذه المرحلة يتم تحديد معايير الأداء البيئي الخاصة بالمنتج، ولذلك تتم دراسة ومراعاة المعايير المتعلقة بالتشريعات القانونية، ودراسة المعلومات المتعلقة بالجانب التقني والمعلومات المتعلقة بدراسات السوق ليتم تحديد المعايير بشكل دقيق.¹

2 - المرحلة الثانية: تطوير المنتج :

تتكون هذه المرحلة من أربع خطوات أساسية هي:

- **التخطيط للمنتج:** هنا يتم اختيار الأفكار المتوافقة مع المواضيع الموضوعة مسبقا والبدء بوضع الخطوط العامة للمنتج وتكييفها مع التصميم التقني أو الفني الخاص بخصائص أداء المنتج.

تقييم التصميم : هنا يتم تقييم ما أنجز في المرحلة الأولى استعدادا لإنتاج النموذج الأولي، وفي هذه الخطوة تستعمل مجموعة من الأدوات التدقيقية على المستويين الفني والبيئي.

تقديم النموذج الأولي: بعد القيام بتدقيق التصميم يقوم المسوق بتقديم نموذج أولي للسوق واختباره على نطاق محدود للوقوف على سلبياته وإيجابياته ومقارنته بما تم تقديمه من معايير في المرحلة الأولى. **التقديم النهائي** في هذه المرحلة يقيم المنتج تقييما نهائيا، ويقدم للسوق وبشكل واسع.

3- **المرحلة الثالثة:** توليد المعلومات يحتاج تطوير المنتج الأخضر إلى توفير مجموعة من المعلومات باستمرار خلال مرحلة التطوير ككل، تتعلق هذه المعلومات بالتشريعات البيئية والمعلومات التقنية، ومعلومات خاصة بالسوق، هذه المعلومات يمكن الاستفادة منها خلال مرحلة التخطيط لتصميم المنتج تطويل Rosa Maria and Devashish Pujar المنتجات الخضراء يجب مراعاة النقاط التالية :

المواد الأولية: حيث يكون المنتج أو الغلاف قابل لإعادة الاستخدام أو إعادة التدوير، وتكون نفايات التعبئة والتغليف قابلة للتحلل اليا. - الطاقة: الطاقة المستخدمة في التصنيع تتماشى مع المتطلبات البيئية

¹ - المهندس باسل يوسف، المبادرات البيئية التطريبية من أجل تنمية صناعية مستدامة المفاهيم والتطبيقات، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، قسم التعاون الإقليمي، المكتب الإقليمي لغرب آسيا (Rowa) مارس 2004، ص20

كاستخدام الطاقات المتجددة، وترشيد استخدام الطاقة في التصنيع. - الحد من التلوث يكون المنتج أقل ضرراً للبيئة مقارنة بالمنتجات الأخرى، وأن يتم التقليل من الانبعاثات والتلوث في مراحل العملية الإنتاجية.

الفرع الثالث : دورة حياة المنتج الأخضر

إن دورة حياة المنتج الأخضر هي نفسها دورة حياة أي منتج آخر، فهي مراحل متعاقبة تعبر عن وضع المنتج وتقدمه عبر المراحل الأربع التي سبق الإشارة إليها، والمختصون في مجال التسويق الأخضر يهتمون بدورة حياة المنتج الأخضر بشكل كبير، ويركزون على مجموعة من القضايا أهمها:

- إطالة دورة حياة المنتج قدر الإمكان عبر السعي دائماً لتمييز المنتج من الناحية البيئية بشكل يعطيه الأسبقية عن المنتجات الأخرى، وهذا السعي في إطالة دورة حياة المنتج يعود إلى الرغبة في استخدام الموارد بشكل رشيد لا يؤدي إلى استنزافها.¹

- متابعة جميع مراحل حياة المنتج بشكل دقيق، للتعرف على الآثار البيئية الجانبية التي قد تظهر في أحد المراحل، وبالتالي العمل على معالجتها.

ويهتم المسوقون في تحليل دورة حياة المنتج الأخضر بمدخل إعادة التدوير أو إعادة الاستخدام أو إعادة التهيئة أو إعادة التصنيع أو الصيانة أو الإصلاح ويمكن شرحها فيما يلي:

1- إعادة التدوير ويتضمن ذلك القيام بعملية تجميع المخلفات والمنتجات وتصنيعها بغرض إعادة تدويرها، بحيث يمكن تحويلها مرة أخرى إلى

2- إعادة الاستخدام الكثير من المنتجات يمكن إعادة استخدامها مثل: عبوات المياه الغازية أو الزجاجات، كذلك ممكن للمؤسسات القيام بإعداد مواد أولية تستخدم في الإنتاج مرة أخرى. منتج يمكن إعادة استخدامه أكثر من مرة، مثل: بعض الأكياس القوية المصنوعة من البلاستيك، مع الأخذ في الاعتبار تكلفة مراعاة البيئة على القدرة التنافسية للمؤسسة.

¹- ثامر البكري، أحمد نزار النوري، المرجع السابق، ص 181.

3- إعادة تهيئة المنتج هذا الاختيار متاح أمام المؤسسات عندما يتناقص أداء المنتج ويصبح أقل مما هو متوقع منه، وقد تتضمن هذه العملية إجراء تغيير على بعض الأجزاء التي تسبب مشكلة في أداء المنتج.

4- إصلاح وصيانة المنتج: من الممكن أن تمتد حياة المنتج من خلال عمليات الصيانة والإصلاح لبعض الأجزاء المكونة له

المطلب الثاني : تكنولوجيا الإنتاج الأنظف

تعرف تكنولوجيا الإنتاج الأنظف وفقا لتقرير لجنة التنمية المتواصلة التابع للأمم المتحدة (ماي 2011) بأنها: " التكنولوجيا التي تحمي البيئة وهي أقل تلويثاً وتستعمل جميع الموارد على نحو متواصل، كما تعيد تدوير مزيد من مخلفاتها ومنتجاتها، وتعالج المخلفات المتبقية بأسلوب أكثر قبولا من التكنولوجيات البديلة، فالتكنولوجيات الأنظف ليست مجرد تكنولوجيات فردية فقط، بل هي عبارة عن نظم متكاملة تشمل المعرفة الفنية، والسلع والخدمات والمعدات وكذلك الإجراءات التنظيمية والإدارية".

الفرع الأول : مفهوم تكنولوجيا الإنتاج الأنظف

يعرف الانتاج الانظف على أنه " التطبيق المتواصل لاستراتيجية بيئية وقائية متكاملة لمعالجة المنتجات

والخدمات وزيادة الكفاءة البيئية وتقليل المخاطر على الإنسان والبيئة".

ويعرف أيضا على أنه : " عنصر ضروري متكامل لتحقيق التنمية المستدامة من خلال القضاء او الحد من النفايات عند المصدر وعليه فإنه لا يحمى فقط البيئة وصحة الانسان وإنما أيضا تحسين الكفاءة والتنافسية والربحية ومزايا مالية أخرى فضلا عن الفوائد البيئية على المستوى المحلي والدولي".

هناك العديد من الأسباب التي تجعل المنظمات الصناعية تهتم بتبني تكنولوجيا الانتاج الأنظف

يعد الاستثمار في الإنتاج الأنظف لمنع التلوث وتقليل استهلاك الموارد، أكثر فعالية من حيث التكلفة من الاستمرار في الاعتماد على حلول نهاية الأنبوب" باهظة الثمن بشكل متزايد.¹

¹ - مجلة دراسات اقتصادية خلاق ، فاطمة زمرة العكازي - الندان كامل (النوى) 2022

- تحسينات على المنتج والعمليات.
- زيادة القدرة التنافسية من خلال استخدام التكنولوجيات الجديدة والمحسنة.
- انخفاض المسؤولية المرتبطة بمعالجة النفايات الخطرة وتخزينها والتخلص منها.
- تحسين صحة الموظفين وسلامتهم ومعنوياتهم.
- تحسين صورة الشركة.
- الامتثال للوائح البيئية يوفر فرصا جديدة للسوق .
- بيئة عمل افضل.
- تحسين زيادة الطاقة الإنتاجية.

ممارسات الانتاج الأنظف:

يبنى الانتاج الأنظف على مجموعة من الممارسات أو الخيارات التي تعتمد عليها المنظمات نحو تطبيقه، وتشير الأدبيات في هذا المجال على أن ممارسات الإنتاج الأنظف تشمل:

تعتبر التكنولوجيا الحديثة المكون الأساسي والأهم في تطبيق استراتيجيات الإنتاج الأنظف، وذلك لما لها أهمية في عملية التصنيع من اجل تخفيض نسبة المخلفات قدر الإمكان. وفي هذا الإطار يمكن تعريف المالية تكنولوجيا الإنتاج الأنظف كما يلي:

تعرف تكنولوجيا الإنتاج الأنظف بأنها التكنولوجيات التي تحمي البيئة، وهي اقل تلويثا، وتستعمل جميع الموارد على نحو متواصل، كما تعيد تدوير مزيد من مخلفاتها ومنتجاتها، وتعالج المخلفات المتبقية بأسلوباً أكثر قبولا من التكنولوجيات البديلة، فهي ليست مجرد تكنولوجيات فردية بل هي عبارة عن نظم متكاملة .¹

وتتكون تكنولوجيا الإنتاج الأنظف أو التكنولوجيا الخضراء من مجموعة من المميزات التي لها تأثير كبير في الصناعات، وتتمثل هاته المميزات في:²

¹ - ارزيقة رحمون، وهيبة فحام، مرجع سبق ذكره، ص 104.

² - R. Pernik and C. Wilder. The Clean Tech Revolution.

➤ تؤدي تكنولوجيا الإنتاج الأنظف إلى تقليص استخدام الموارد الطبيعية واستخدام مصادر الطاقة المتجددة مع كفاءة وإنتاجية أكبر؛

➤ خفض التلوث

➤ إزالة النفايات السمية وخفضها؟

➤ تزويد المستثمرين والعملاء بوعود حول تحقيق عوائد أكبر وتكاليف أقل؛

➤ تحقيق أداء أعلى مقارنة بالعروض التقليدية.

وهناك العديد من الأسباب التي تجعل المنظمات الصناعية تهم بتبني تكنولوجيا الإنتاج الأنظف، ومن بين هذه الأسباب ما يلي :¹

➤ تحسينات على المنتج والعمليات

➤ زيادة القدرة التنافسية من خلال استخدام التكنولوجيات الجديدة والمحسنة؛

➤ انخفاض المسؤولية المرتبطة بمعالجة النفايات الخطرة وتخزينها والتخلص منها؛

➤ يوفر فرص جديدة للسوق؛

➤ تحسين زيادة الطاقة الإنتاجية؛

➤ المحافظة على صحة الموظفين وسلامتهم.

تساهم تكنولوجيا الإنتاج الأنظف في تسير آلية الإنتاج الأنظف وتطبيقه بحيث تهدف إلى :²

➤ تساهم في خفض استنزاف المصادر الطبيعية، وزيادة الإنتاج وتوفيره؛

➤ تطوير أساليب الإنتاج وإدخال التعديلات المناسبة على سلسلة حياة المنتجات؛

➤ خفض تكاليف الحماية البيئية الناتجة عن نقل النفايات وتخزينها ومعالجتها؛

¹ - محمد الفلاق، فاطمة زهرة العكاري، إثر تكنولوجيا الإنتاج الأنظف على الأداء (التنافسي للمنظمات الصناعية دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 21 العدد 01 مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية - الجزائر، 2021

² - ارزيقة رحمون، وهيبة قحام، مرجع سبق ذكره، ص 104

➤ تشغيل الوحدات الإنتاجية بطريقة تحمي البيئة، وصحة وأمان العاملين والمواطنين؛

➤ إنشاء نظام للرقابة والرصد الذاتي في المؤسسة، ومراقبة توفيق الأوضاع البيئية.

الفرع الثاني : آلية تطبيق الإنتاج الأنظف في المؤسسة.

يشمل الإنتاج الأنظف على مجموعة من الممارسات والأنشطة التي تساهم في تسيير عملية تطبيقه.

بحيث تتمثل هذه العناصر في آلية تطبيقه.

1. ممارسات الإنتاج الأنظف

يبنى الإنتاج الأنظف على مجموعة من الممارسات أو الخيارات التي تعتمد عليها المنظمات نحو تطبيقه.

أ. الممارسات التشغيلية الجيدة :

أو كما يشار إليها بالتدبير الإداري الجيد وهي التدابير الإجرائية والإدارية للمنظمة التي يمكن استخدامها للحد من الانبعاثات والملوثات ولتحسين الكفاءة وتقليل¹

ويمكن تنفيذ هذه الممارسات في أقسام المنظمة كافة وتشمل :²

➤ ممارسات الإدارة والعاملين: ما فيها تدريب العاملين والحوافز والمكافآت، وغيرها من البرامج التي تشجع نحو الحد من الانبعاثات والملوثات .

➤ ممارسات التعامل مع المخزنية والمناولة: وتشمل التعامل مع المواد الداخلة، وظروف الخزن المناسبة للحد من تلف المواد وتسريبها، وتأثيراتها السلبية على البيئة.

¹ - Harper Collins e-books,2007, P2

² - علي إسماعيل، إدارة الجودة البيئية الشاملة وأثرها في ممارسات تكنولوجيا الإنتاج الأنظف دراسة استطلاعية للآراء عينة من العاملين في لأعمر الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في نينوى مجلة تنمية الرافدين، المجلد 36، العدد 115 ، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة 288 الموصل، 2014، ص96

➤ ممارسات فصل وفرز النفايات وهي تقليل من حجم النفايات الخطرة من خلال منع إختلاط النفايات الخطرة والغير خطرة.

➤ ممارسات حساب التكلفة وتشمل حسابات الكلفة المخصصة لمعالجة النفايات والتخلص منها.¹

ب التغيرات في المواد الأولية: تؤدي التغيرات في المواد الأولية إلى تحقيق إنتاج أنظف وذلك عن طريق خفض وإلغاء المواد الخطرة أو السامة التي تدخل في عملية الإنتاج، وبالتالي تقليل انبعاثات النفايات

والملوثات ويتم بإدخال تغييرات جوهرية تتمثل في تصفية المواد واستبدالها.

ج التغيير التكنولوجي: وهي التغيرات التكنولوجية الموجهة نحو إجراء التعديلات في الآلات والمعدات للحد من انبعاث النفايات والملوثات ويمكن أن تكون هذه التغيرات تتراوح ما بين تغيرات بسيطة يمكن تنفيذها بكلفة منخفضة، إلى استبدال العمليات والتي تترتب عنها كلفة رأسمالية كبيرة، وتشمل هذه التغيرات:

➤ تغيرات في عملية الإنتاج:

➤ تعديل التجهيزات والتصميم الداخلي للمعدات والآلات؛

➤ تغيرات في العملية، مثل معدات التدفق ودرجة الحرارة، وبيئة العمل.²

د. التغيرات في تصميم المنتج: وهي التغيرات التي تجري على خصائص المنتج بهدف الحد من انبعاثات النفايات أثناء استخدام المنتج أو بعد استخدامه ويمكن أن تؤدي هذه التغيرات إلى إعادة تصميم المنتج وتركيبته الفنية، مما يؤدي إلى تقليل التأثيرات البيئية على طول دورة حياة المنتج وتتم من خلال :³

➤ التغيرات في مواصفات الجودة

¹ - محمد الفلاق، فاطمة زهرة العكاري، مرجع سبق ذكره، ص 545.

² - عمر على إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 288.

³ - مسعي عبد الكريم، تقنية الإنتاج الأنظف ودورها في حماية البيئة وترقية المؤسسة الصناعية - تجربة مؤسسة Algal plus،

محلة أبعاد اقتصادية المجلد 6، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أمجد بوكرة بومرداس، الجزائر،

2016، ص 256

➤ التغيرات في تركيبة المنتج

➤ استبدال المنتج.

ي. التقليل وإعادة الاستخدام والتدوير:

تشير إلى تقليل منع وتوليد النفايات من مصادرها بدءاً من

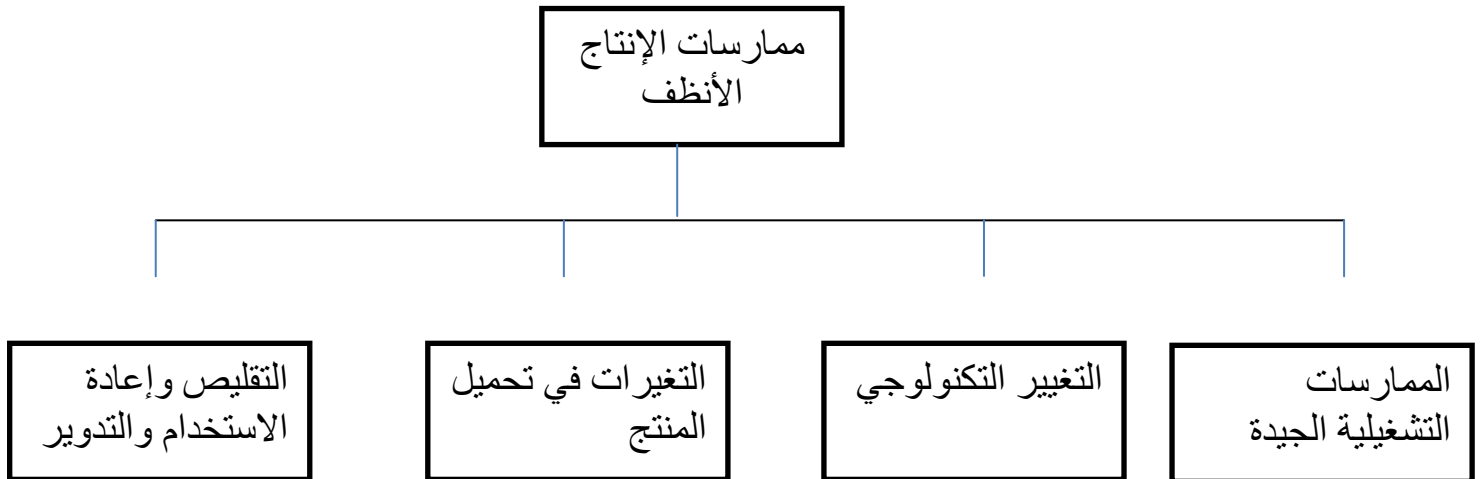
استخدام المواد الأولية والطاقة، وإعادة استخدام النفايات المتولدة منها وتدويرها وجعلها مواد مفيدة من خلال مجموعة من المعالجات استخدام ، أي بمعنى الاستخدام المتكرر للمنتج من خلال تغيير الأصلي، وهذه الإستراتيجية تحقق للمؤسسات الصناعية وفرات مالية تأخذ صوراً عديدة منها:

➤ تقليل كلف نقل النفايات إلى مواقع التخلص منها:1

➤ تقليل كلف الإنتاج نتيجة تحسين الكفاءة في استخدام المواد الأولية والطاقة

➤ إمكانية إنتاج منتجات أخرى.

الشكل رقم (3): ممارسات الإنتاج الأنظف :



المصدر: من إعداد الطالبين

¹ - محمد فلاق، فاطمة الزهرة العكاري، مرجع سبق ذكره، ص ص 545، 546

2. المراجعة الصناعية للإنتاج الأنظف :

تعرف المراجعة الصناعية بأنها المراجعة المنهجية لعمليات التشغيل الكيميائية والفيزيائية، بهدف الكشف على فرص تقليل المخلفات وخفض التلوث¹

ومن اجل إجراء مراجعة صناعية للإنتاج الأنظف يجب التقيد بالخطوات التالية :²

التزام الإدارة؛

➤ تعيين فريق الإنتاج الأنظف؛

➤ الحصول على المعلومات الأساسية، وتوضيح عمليات التشغيل الكيماوية والفيزيائي؛

➤ تحديد المدخلات والمخرجات وإعداد ائزان المواد والطاقة

➤ تحديد الخيارات الممكنة للإنتاج الأنظف وحساب التكلفة والوفرات للإنتاج الأنظف

➤ وضع أولويات الخيارات الإنتاج الأنظف.

➤ عمل الخطة التنفيذية للإنتاج الأنظف.

➤ تنفيذ الخيارات المقترحة للإنتاج الأنظف.

3. الأنشطة المتخصصة لتنفيذ إجراءات وبرامج الإنتاج الأنظف:

هناك عدة أنشطة تساهم في تطبيق آلية الإنتاج الأنظف وتتمثل في: . التحكم في مصادر

التلوث وذلك من خلال الخطوات التنفيذية التي تشمل:

القدرة على السيطرة على العملية الإنتاجية، تحسين وتطوير أساليب الصيانة استبدال المواد الخام وتدوير المخلفات المعالجة عند نهاية العملية الإنتاجية . التكنولوجيا الوقائية لها وظيفة الوقاية من خطر

التلوث، والآثار الغير مرغوب فيها في الوسط الطبيعي التي تظهر فجأة؛ . التكنولوجيا العلاجية:

توضع في نهاية سلسلة الإنتاج وظيفتها معالجة مختلف الانبعاثات سواء كانت سائلة أو غازية

وجعلها اقل خطورة على الوسط الطبيعي، وتطبق التكنولوجيا العلاجية عن طريق آلات الرسكلة

للنفايات الصلبة آلات التصفية للنفايات السائلة أجهزة التصفية الخاصة بالملوثات الجوية . نظام

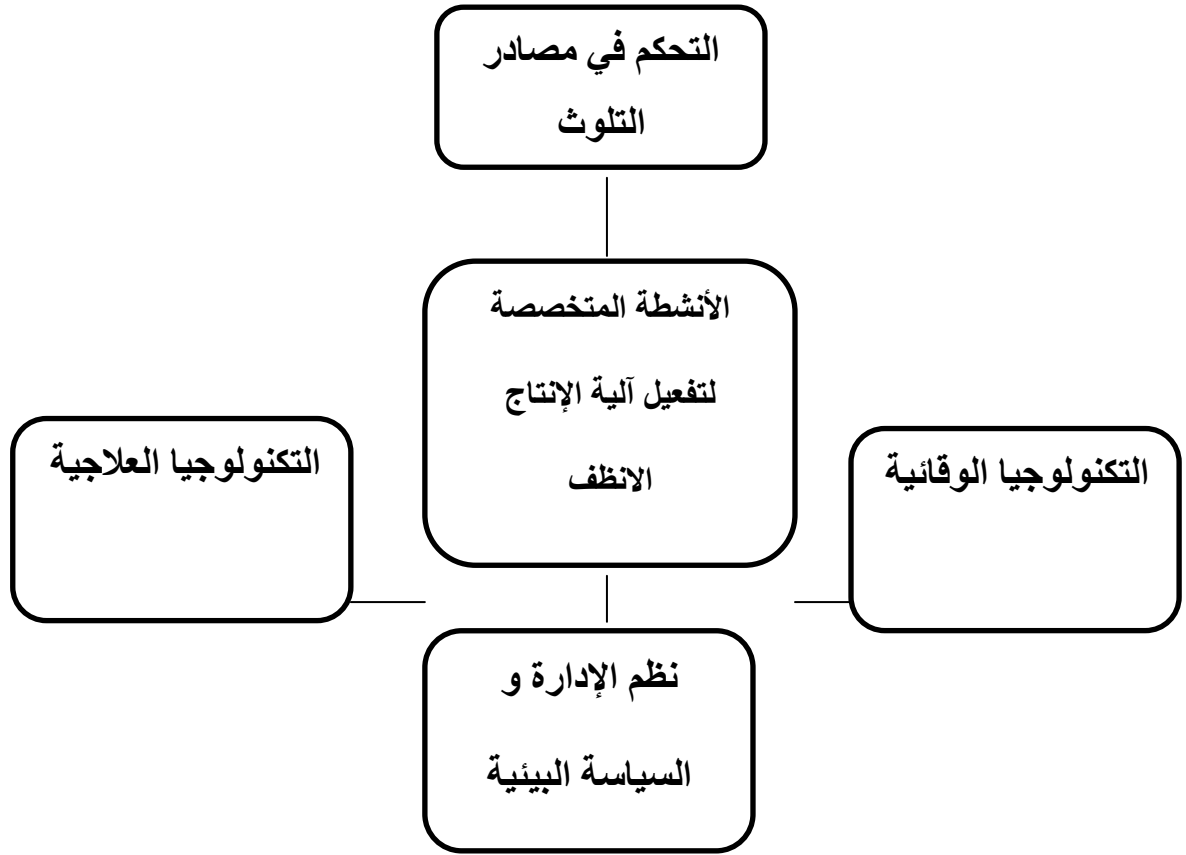
¹ - كريا طحون، إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف مطبعة ناس بعابدين، الطبعة الأولى، القاهرة، 2005، ص 103

² - مسعي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 257

الإدارة البيئية والسياسة البيئية وذلك بالعمل على مراجعة إستراتيجية المنشأة، وتوزيع المسؤوليات وتقييم الواجبات، العمل على تنفيذ خطة تدريب عملية على تقنيات الإنتاج الأنظف¹.

¹ - أو هيئة فحام، سمير شرقوق، الإنتاج الأنظف أفضل إستراتيجية للوقاية والتقليل من التلوث دراسة حالة سوناطراك سكيكدة، محلة مجاميع المعرفة، المجلد 2 العدد 2 معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مركز الجامعي تندوف الجزائر 2016، ص 89-90

الشكل رقم (04) الأنشطة المتخصصة لتفعيل آلية الإنتاج الأنظف



المصدر: من إعداد الطالبين

4. إجراءات تطبيق الإنتاج الأنظف.

الإنتاج الأنظف يساعد المؤسسات في اكتساب سيرة تنافسية وذلك من خلال الحسّن الإقامة تخفيض التكاليف، استخدام الموارد الفعالية. ولذلك هناك إجراءات التساهم في تحقيق هذه المرة حيث تشكلت هذه الإجراءات في عدة خطوات للخصها في مايلي ¹:

1. تطوير المعدات الإنتاجية: من خلال حذف العمليات التي تنتج مواد ضارة بالصحة أو النبيلة
- 2 استبدال المواد: وذلك باستبدال المواد السامة بمواد أخرى الحمل ضررا.
3. تطوير المعدات أو استبدالها: إذ يمكن مقاومة تكوين الملوثات بتطوير الأجهزة أو استبدالها، وينتج عن هذا تكنولوجيا جديدة ذات كفاءة عالية في الإنتاج وذات تصريف الحقل للملوثات البيئية.

¹ - ارافت عاصي العبيدي دور الذكاء الاصطناعي في تحقيق الإنتاج الأنظف مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصاديات الدورية أن الاحترافي 2015 5150، ص ص 50.51

4 إدارة داخلية جديدة: إذ تعمل الإدارة الجيدة على تشغيل أنظمة الإنتاج بأفضل الوسائل من أجل ممارسات

وإجراءات داخلية معينة، مثل: عزل الفضلات جدولة الإنتاج وغيرها.

5. تدوير النفايات تهدف إلى خفض الملوثات، وذلك عن طريق إعادة استخدامها في العملية الصناعية الأصلية.

الفرع الثالث: خطوات تفعيل آليات الإنتاج الأنظف، ومتطلب الها.

أن سيرورة تطبيق الإنتاج الأنظف تصادف مجموعة من الخطوات والمنظمات من أصل أن تكون العملية سلسلة في تطبيقها.

الخطوات تفعيل آلية إنتاج أنظف :

من أجل القيام بتفعيل آلية الإنتاج الأنظف على أكمل وجه يتطلب القيام بعدة خطوات أهمها :¹

➤ تحديد الأنشطة الضارة بالبيئة والحدود القصوى لهذا الضرر، مع تحديد المواقع التي يمكن أن تتخلق فيها غرض نجاح هذه الآلية .

➤ حساب تكلفة تنفيذ كل فرصة على جدي وتقدير القوائد المتوقع تحقيقها، نتيجة الاختبارات والبدائل السابق تحديدها.

➤ التزام الإدارة العليا بدعم عمليات المراجعة وتوفير المعلومات اللازمة وإتاحتها الفريق المراجعة باستمرار الحق يتمكن من إعداد الرسوم التخطيطية للمواقع وقائمة المواد الخام المطلوبة، والبيانات التفصيلية عن المتعلقةات الصلبة والسائلة كما ونوعا، وكيفية التخلص منها اختيار فريق الإنتاج الأنظف من العناصر البشرية ذات الكفاءة العالية لإتمام عمليات التوجيه والتنظيم والمراجعة.

وأیضا :²

¹ - وهیبة قحام . سمیر شرقوق، مرجع سبق ذكره. در 50

² - زکریا طحون، مرجع سبق ذكره من 103

❖ أن تكون الأولويات للإجراءات منخفضة أو عديمة التكلفة، وأن تتم في فترات الاسترداد قصيرة الأجل.

❖ يمكن تحديد هذه الأولويات

❖ اعتماد حفظ القليلة عددة توصف بدقة كيفية تنفيذ خطوات الإنتاج الأنف، والتي يجب أن تتحقق بأيسر الطرق، وقل النفقات.

2 متطلبات تطبيق آلية الإنتاج الأنظف :

من أجل تنفيذ آلية الإنتاج الأنظف يتم تحديد مجموعة من المتطلبات التي تحقق للمؤسسة مرايا نسبية من الناحية الاقتصادية والبيئية، بحيث يتم وضع مجموعة من الأولويات بناء على المتطلبات، بحيث تمثلت هذه الأولويات في:

الأولوية الأولى: وتتعلق بعوامل ذات آثار تقوية قوية، أو ذات فائدة ملموسة للمؤسسة، من خلال تقليل التكلفة وتحسين الكفاءة، وتشمل إجراءات التطوير قليلة التكلفة وسهلة التطبيق في المدى القصير لا تتجاوز سنة واحدة.

الأولوية الثانية: تتعلق بالعوامل ذات الآثار التلويينية الظاهرة أو المحتملة، والتي تحقق فوائد للمؤسسة من خلال استثمارات في فترة زمنية متوسطة أعدد بسنة إلى ثلاث سنوات.¹

الأولوية الثالثة: تتعلق بالعوامل التي ليس لها آثار سلبية سريعة، والتي يمكن أن تحقق فوائد على المدى الطويل .

وبعد تحديد الأولويات يمكن للمؤسسة أن تطبيق تقنية الإنتاج الأنظف، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار الإجراءات التالية :

➤ - التحكم في مصادر التلوث.

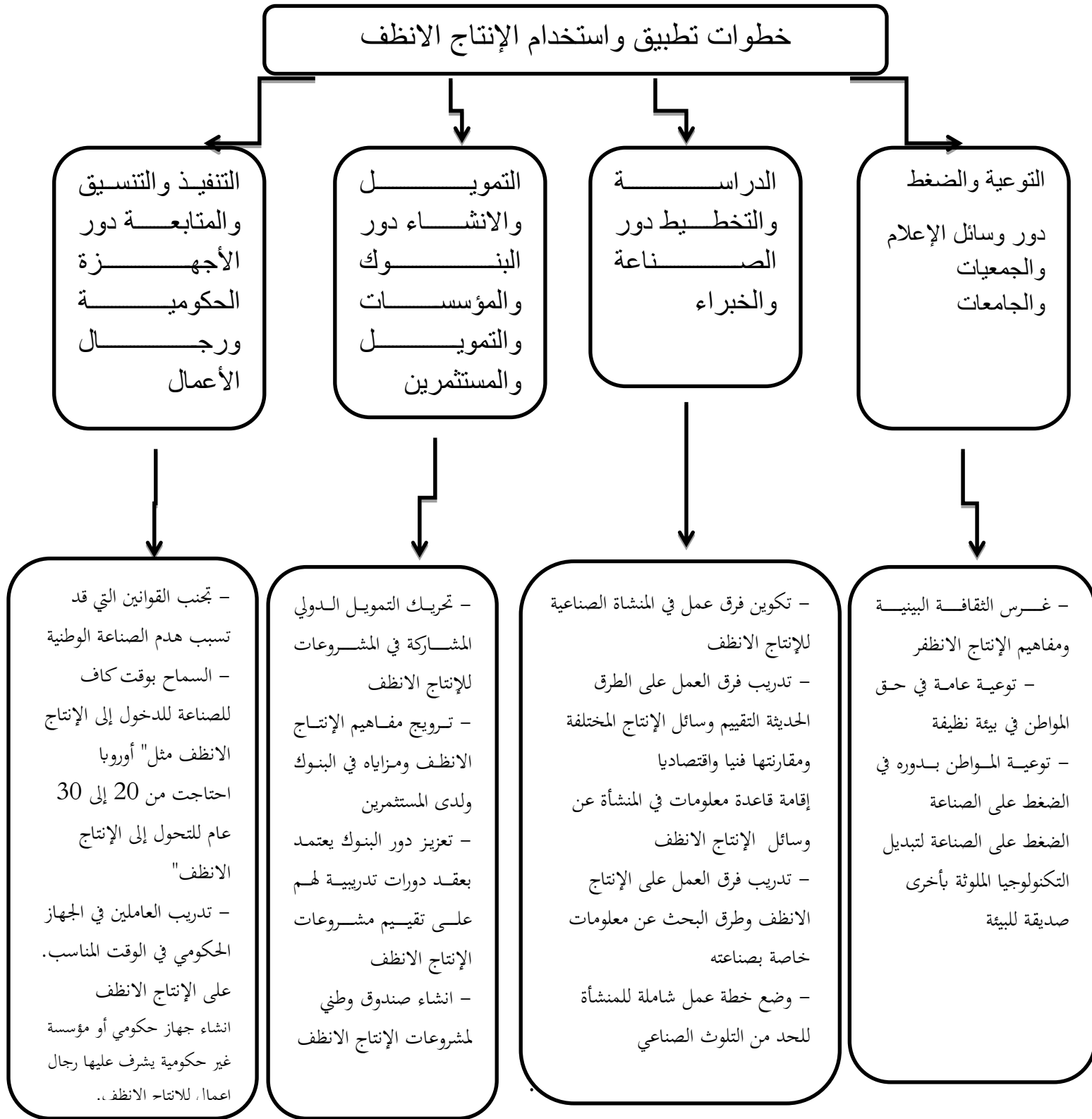
➤ - ترشيد استخدام المواد والحد من تولد المخلفات الخطرة.

➤ - تحسين بيئة العمل.

➤ - رصد الملوثات الصناعية .¹

¹ - زكريا طحون . مرجع نفسه ص 113

الشكل رقم: خطوات وتطبيق واستخدام الإنتاج الأنظف :



المصدر: ليليا بن منصور، شمية بن عباس، مرجع سبق ذكره، ص 365

توجد خطوات أساسية وإستراتيجية يجب القيام بها لتحقيق الإنتاج الأنظف:

التوعية والضغط: تمثلت في دور وسائل الإعلام والجمعيات والجامعات في غرس الثقافة البيئية في المؤسسات الصناعية.

الدراسة والتخطيط : وذلك بالاعتماد على الخبراء وأصحاب الكفاءة في وضع خطط عملية من اجل تحقيق الإنتاج الأنظف.

التمويل والإنشاء: تحفيز البنوك ومؤسسات التمويل للمستثمرين على الاهتمام بمشروعات الإنتاج الأنظف. **التنفيذ:** ويشمل مجموعة من الإجراءات من أهمها تدريب العاملين على تقنية الإنتاج الأنظف وتوفير كافة المعلومات عليه من اجل تنفيذه على أكمل وجه.

خلاصة الفصل الأول

خلاصة لما تم سرده في هذا فصل يتضح جليا أن يشمل الغذاء أو المنتج أحد المواد الاستهلاكية، التي لا يمكن للإنسان أو حتي الحيوان الاستغناء عنها لارتباطها الوثيق بحياته، فالغذاء هو البقاء وهو النمو أيضا للسلامة الصحية، إلا أن تحقيق هذه المعطيات تقتزن بشرط أساسي وهو سلامة المنتوجات الغذائية، ولقد عرفت المنتوجات في كل من القوانين والمراسيم السابقة الذكر وبعد التعريفات الفقهية وكذلك من خلال التعريف نستنتج مجموعة من الخصائص التي يتسع بعض المنتوجات وإدراج البعد البيئي في نطاق تسيير المنتوجات الغذائية ، وذلك من مجموعة التدابير الوقائية التي تحمي البيئة أي المنتوجات صديقة للبيئة، وأن المنتوجات الخضراء ليست منتوجات رديئة الجودة . يتم إنتاجها علي أساس المحافظة علي المواد الطبيعية، فالكثير يظن أن الاستغلال الأمثل للمواد الطبيعية في العملية الإنتاجية يؤثر جودة ونوعية المنتج الأخضر وبالتالي المستهلك لا يحصل علي نسبة الإشباع المرغوبة من خلال اقتناؤه لهذا المنتج ولكن حقيقة الأمر أن هذا المنتج الأخضر ذو جودة عالية ويلبي نفس الحاجة التي يلبيها المنتج التقليدي، وتكمن ميزة المنتج اللاحقة أنها منتجات صديقة للبيئة أي تحافظ علي انطلاق في عملية الإنتاج.



الفصل الثاني:

نظام حماية المستهلك في الإطار البيئي

الفصل الثاني:

نظام حماية المستهلك في الإطار البيئي

يبدو من الوهلة الأولى أن عملية الاستهلاك من العمليات البسيطة إلا أنها في الحقيقة عكس ذلك وهذا راجع لطبيعة الأبعاد التي تتحكم فيها فنجد لها بعدا اقتصاديا وهو أكثر انتشارا أو ثقافيا بيئي وهذا الأخير أي البعد البيئي قبل سنوات مضت لم يتجلى بالوضوح الذي أصبح عليه الان حيث نجد أنه من جهة أصبحت نوعية استهلاكنا مرتبطة بشكل مباشرة بنوعية العلاقات السائدة بين المنتجين والبيئة (المبيدات ، المنتجات المعدلة وراثيا) ومن جهة أخرى فإن التطور البيئي مرهون بأنماطها الاستهلاكية وما ينتج عنها (النفائات ، التلوث) الامر الذي أوجب على المشرع أن يهتم بهذا الجانب ونظمه بموجب قوانين ونجد بهذا الصدد المادة 68 من دستور 2016 التي تنص على ما يلي : "للمواطن الحق في بيئة سليمة تعمل الدولة على الحفاظ على البيئة يحدد القانون واجبات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين لحماية المستهلك وعليه من الحقوق التي كلفها القانون الأساسي للمواطن الذي يكون في غالب الأحيان مستهلكا هو ضمان بيئة سليمة والحفاظ عليها وحمايتها من طرف الدولة ولتحقيق هذا الهدف خصّ المشرع قانون المستهلك ليضمن صحة المستهلك "المواطن" وبيئته بفرضه لقواعد يجب على المنتجين الالتزام بها وفرض عليهم رقابة من قبل أجهزة متخصصة تسهر على احترامها وعدم مخالفتها ، ومن هذا المنطلق ارتأينا دراسة هذا الفصل وفق التقسيم التالي :

- المبحث الأول : علاقة حماية المستهلك بالبعد البيئي
- المبحث الثاني: وزارة التجارة دليل المستهلك الجزائري
- قانون رقم 16 ص المؤرخ في جمادي الأول عام 1437 هـ الموافق لـ 6 مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري الصادر في مارس 2016 ص 7

المبحث الأول: علاقة حماية المستهلك بالبعد البيئي

لضمان صحة المستهلك لابد من ضمان بيئة سليمة وصحية ذلك نظرا لتربط الحاصل بين الانسان والبيئة وعلاقة التأثير والتأثر بينهما إذ أن المشرع لم يفعل في تشريع حماية المستهلك عن هذه الأخيرة أي البيئة بل فرض على المتدخلين جملة من القوادب الواجب مراعاتها واحترامها للحفاظ على صحة المستهلك وبيئته ، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن مجالات الاستهلاك متعددة ومتنوعة بحيث لا تنحصر في تلك التي يعقدها الشخص بهدف الاستهلاك وفقا للمعنى القانوني في الأشياء القابلة للاستهلاك باستخدامها مرة واحدة كالغذاء لكنها تمتد لتشمل كل الأشياء والسلع اللازمة والمعمرة كالسيارات والأجهزة المنزلية بل والعقارات أيضا على المسكن ذاته .

ونظرا لهذا التعدد ستحرص دراستنا في مجال واحد وهو مجال الغذاء الذي يعد المصدر الطاقة للمستهلك لاستمرار حياته إذ يعرف المستهلك بأنه : "كل شخص طبيعي أو معنوي بمقابل أو مجاني سلعة أو خدمة موجهة للاستعمال النهائي من أجل تلبية حاجاته الشخصية أو تلبية حاجات شخص اخرين او حيوان متكفل به" وبهذا التعريف الذي أخذ به قانون حماية المستهلك يتضح العناصر الأساسية متمثلة في أنه شخص طبيعي أو معنوي يقوم باقتناء سلعة أو خدمة بغرض استعمالها النهائي ومن هذا المنطلق سنتناول الالتزام بأمن ومطابقة وضمان المنتج **المطلب الأول** والآليات العملية لحماية المنتجات في **المطلب الثاني**.

المطلب الأول : الحماية القانونية للمستهلك

لقد حاول المشرع مواجهة مشكلة اختلال التوازنية للمستهلك الضعيف وبين المتدخلين الذين يملكون القوة الاقتصادية والكفاءة التقنية في مجال الإنتاج والتوزيع والاستيراد والتقديم الخدمات ، اصدر القانون رقم 89-02 المتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك وقمع الغش من اجل اقرار التزامات عشر صرامة على عاتق المستهلك ويلاحظ على القانون انه نص صراحة على عدة التزامات أهمها الالتزام بضمان أمن المنتجات والخدمات وهل يعتبر هذا الأخير التزام جديد استحدثه المشرع بموجب القانون 03/09 لضمان امن المنتجات والخدمات في كافة مراحل الإنتاج والتوزيع والتداول والاستهلاك من أجل ضمان سلامة المستهلك ولدرء المخاطر التي تهدد من جراء استعمالهم واستهلاكهم لهذه المنتجات وعليه سوف نحاول التفصيل أكثر في هذه المنتجات وسلامتها الغذائية من خلال الفروع التالية :

- أمن المنتجات في الفرع الأول
- مطابقة المنتجات الفرع الثاني

■ ضمان المنتج الفرع الثالث.

الفرع الأول : الالتزام أمن المنتج

في هذا الفرع يجدر الإشارة إلى التطرق إلى تحديد بعض المصطلحات

تعريف الأمن

لقد تم تعريفه في نص المادة الثالثة فقرة 15 من قانون رقم 03/09 كما يلي : "الأمن البحث عن التوازن الأمثل بين كل العناصر المعنية لهدف تقليل أخطار الإصابات في الحدود التي يسمح به" ، ويفهم من هذه المادة ان الامن يقصد به البحث وإيجاد التوازن بين خصائص ومكونات السلبيية وهذا قصد التقليل من الاخطار المادية أو المعنوية وذلك في الحدود التي يسمح بها القانون .¹

تعريف المنتج

عرفه الشرع في نص فقرة 10 من المادة الثالثة من قانون 03/09 "المنتج كل سلعة أو خدمة يمكن أن تكون موضوع تناول بمقابل أو بمجان".

كما تم تعريفه أيضا في نص الفقرة 1 المادة الثانية المرسوم التنفيذي 39/90 المعدل والمتمم كما يأتي : "كل شيء منقول مادي يكف أن يكون موضوع معاملات تجارية"²

ومن خلال ما تقدم عرف التزام بأمن المنتج كما يلي : "هو ما يستهلكه المستهلك من حق الحماية ضد المنتجات والتي تكون سبب في احداث الأضرار والحوادث الصحية في حياته وكذلك يعني أن المنتجات والتي تكون سببا في إحداث الأضرار والحوادث الصحية في حياته وكذلك يعني أن المنتجات يفترض أن تتضمن الأمان عند وبعد استخدامها أو استهلاكها وتعني أيضا حماية المستهلك من العمليات الإنتاجية المنتجات التي تضر بصحة أو حياته كما أن محيطه ليس بمنأى عن تلك الأضرار السالفة الذكر.³

أما المفهوم الذي قدمه المشرع لهذا الالتزام فجاء في نص المادة 09 من قانون 03/09 كما يلي : "يجب أن تكون المنتجات الموضوعة للاستهلاك مضمونة وتتوفر على الامن بالنظر إلى الإهمال الشروع

1- ينظر القانون 03/09 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش سالف الذكر

2- أنظر المرسوم التنفيذي رقم 39/90 المؤرخ في سنة 1990 يتعلق برقابة الجودة وقمع الغش المعدل والمتمم ، جريدة الرسمية عدد 5 ، الصادرة في رجب 1410

3- أسامة خيري ، حماية المستهلك ومكافحة الغش التجاري ، صادر من دار الراية للنشر والتوزيع ، دون سنة نشر ، دار ، ص5

المنتطرة منها وأن لا يلحق ضررا بالصحة المستهلك وأمنه ومصالحه وذلك ضمن الشروط العادية للاستعمال أو الشروط الأخرى الممكن توقعها من قبل المتدخلين.¹

القواعد القانونية الهادفة لضمان أمن المنتج

لضمان أمن المنتج وضع المشرع الجزائري قواعد قانونية عامة يلزم على أي متدخل التقيد بها ، نجد منها من التقييس إذ أنه كلما توافرت المقاييس المطلوبة في خدمة أي منتج كلما توافر الامن المنتظر شرعا، وإلى جانب هذه القواعد نجد قواعد أخرى من قاعدة الحظر "المنع الكلي او المؤقت " والتي تطبق على بعض المنتجات المحددة على سبيل الحصر أو النباتات المغيرة وراثيا وقواعد تتعلق برقابة مواد الصحية النباتية ذات الاستعمال الفلاحي.²

الفرع الثاني : الالتزام بمطابقة المنتج

لكل مستهلك الحق في الحصول على منتج وخدمة معروفة في السوق مقابل الدفع ثمنها إلا أن حقه لا يقف عند هذا الحد الذي يشمل الحصول على سلعة أو خدمة مطابقة ، إلا أنه نظرا للاختلال التوازن بين المستهلك و المحترف هذا الأخير الذي يسعى إلى تحقيق الجودة المطلوبة ونظرا لهذا الاختلال اقر المشرع هذا الالتزام لحماية المستهلك من الأضرار التي تسببها المنتجات الغير مطابقة على المستهلك والبيئة ، وعليه سوف نحدد المقصود بهذا الالتزام ثم نحدد مضمونه ونبرز كيف درس الشرع البعد البيئي لحماية المستهلك من خلاله.³

جاء التعريف هذا الالتزام في المادة الثانية فقرة 18 من قانون حماية المستهلك وقمع الغش حيث نص ما يلي: "المطابقة استجابة على منتج ، موضوع الاستهلاك للشروط المتضمنة في اللوائح الفنية المتطلبات الصحية والبيئية والسلامة والأمن الخاص به".

ومن هذا التعريف للمشرع أنه حتى تكون هذه الخدمة أو السلعة محققة لرغبة المشروعة للاستهلاك وهو ما جاءت به المادة 11 من قانون المستهلك والتي تنص على ما يلي : "ويجب أن يلبي كل منتج معروض للاستهلاك الرغبات المشروعة للمستهلك " علما ان الرغبات المشروعة للمستهلك تختلف من

1- أنظر القانون 03/09 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش سالف الذكر

2- شعبون كريمة ، الالتزام بأمن المنتج ، مذكرة نيل شهادة ماجستير في القانون الخاص من جامعة وهران الجزائر 2014

3- أقصد قدور رحيمة محامدي ،الالتزام بمطابقة للمقاييس والمواصفات في القانون الجزائري ، مذكرة نيل شهادة ماستر في القانون ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2010 ، ص10

شخص لشخص آخر وأيضاً تختلف بحسب ثقافة المستهلك نفسه إضافة إلى عوامل أخرى تساهم في تحديد هذه الرغبة .

ومن بين أهم الالتزامات الواقعة على عاتق المتدخل هو الالتزام المطابقة الذي يتضمن تطابقه الخدمة والسلعة للعقد وأيضاً مطابقتها للمواصفات القانونية القياسية.¹

الالتزام في المطابقة المواصفات القانونية

يقصد بها حسب المشرع الجزائري ما يلي : "وثيقة تصادق عليه هيئة التقييس المتعرف بها تقدم من أجل استعمال مشترك ومتكرر القواعد والاشارات أو الخصائص لمنتوج أو عملية أو طريقة انتاج معينة ، ويكون احترامها غير الزامي كما يمكن أن تتناولها جزئياً أو كلياً المصطلحات أو الرموز الشروط في مجال التغليف و السمات المميزة أو صفات لمنتوج أو عملية في طريقة انتاج معينة ، كما نجد أن كل من المادتين 11/10 وضحت على هذه المواصفة القانونية وحددت المجالات العامة لها ، حيث نصت المادة 10 على ما يلي " يتعين على كل متدخل احترام التزام امن المنتج الذي بصفته لاستهلاك فيما يخص المميزات وتركيبية و تغليف وشروطه تجميعه وصيانته.

كما تنص المادة 11 على ما يلي : يجب أن يلي كل منتج معروض للاستهلاك الرغبات المشروعة للمستهلك من حيث طبيعته صنفه منشئه ومميزاته الأساسية والتركيبية ومقوماته اللازمة وكمياته وقابليته للاستعمال والاحطار الناجمة عن الاستعمال.²

الفرع الثالث : الالتزام بضمان المنتج

يقصد بالالتزام بضمان الامن المنتجات والخدمات التزام المتدخل بتقديم المنتج مضمون وآمن يحافظ على صحة المستهلك وهذا ما جاء المشرع الجزائري في المادة 02 من القانون 02/89 والتي تنص على : "أن كل منتج سواء كان شيئاً مادياً أو خدمة مهما كانت طبيعته يجب أن يتوفر على ضمانات من كل المخاطر التي من شأنها أن تمس بصحة المستهلك وأمنه أو تضر بالمصالح المادية المصالح المادية " ³

1- أنظر القانون رقم 03/09 المؤرخ في 29 صفر عام 1430 الموافق لـ 25 فيفري 2009 يتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش ، جريدة الرسمية عدد 15 صادرة في 08 مارس 2009 ، المعدل والمتمم بالقانون رقم 18-19 جريدة الرسمية العدد 35 الصادرة في 13 يوليو 2018

2- فهمية قسوري ، الالتزام بمطابقة المنتوجات في إطار القانوني رقم 03/09 مجلة الاجتهاد القضائي العدد 14 ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، جوان 2017 ، ص 130

3- قانون 02/89 المتعلق بضمان المنتج

إذ أهم ما يلاحظ على هذا النص عدم الإشارة إلى فكرة العقد الامر الذي يؤكد أن الالتزام بالأمن لم يعد حديث الاطار التعاقدى الذي نشأ فيه بل هو ينشأ من متطلبات الحياة في المجتمع وهو التزام يقع على كل متدخل .

يضع المنتج أو الخدمة في السوق وألزم المتدخلين بضرورة توافر السلامة في المنتجات ربطها المشرع بالمطابقة على أن أساس السلامة جزء لا يتجزأ من المطابقة¹ وعليه يعرف الالتزام بضمان السلامة أو أمن المنتجات بأنه التزام عام ذو طبيعة خاصة يرتبط بأي علاقة المكفولة للمستهلك قانوناً بوجود المنتج سليم من كل عيب أو أمن من كل خطر يمكن أن تسبب هذه المنتجات بعد اقتنائها على صحة المستهلك وأمنه أو تلاحق به ضرر بمصالحه المادية والمعنوي ، أما كونه التزام ذو طبيعة فهذا يدفع إلى البحث عن طبيعته من حيث كونه الزم بتحقيق نتيجة أم أنه الزام ببذل عناية إذ يترتب على اعتبار هذا الالتزام انه عناية أنه لا يكفي عند حصول المستهلك على التعويض أو يثبت وقوع الضرر ، فهو المنتج يتعين عليه أن يقيم الدليل على الخطأ المتمثل في عدم اتفاق الاحتياطات اللازمة لتفادي وجود عيب أو خطورة للسلعة المباعة إذ علم بوجود العيب ولا يلفت نظر المشتري له .²

إذا فالالتزام بضمان السلامة ينشأ على عاتق من يلتزم به وهو المتدخل ويتجاوز في عموم قوله الالتزام بضمان العيوب الخفية ، ويتضمن عليه ويقوم للإخلال به مسؤولية المدين ما لم يقدم له الدليل على أن هذا الإخلال إنما يرجع إلى سبب آخر لا لسبب اليه فالالتزام بضمان سلامة المنتج هو الالتزام بالالتزام يرتبط بسلامة المستهلك في صحته وماله والخاف الضرر بمصالحه المادية فكل منتج يجب ان كل شخص سلامة جسمه والسلامة المالية يكون منافيا لحقوق الانسان المكفولة لكل فرد وبالتالي يخالف احكام هذا الالتزام .

المطابقة للعقد

ومن هذه المطابقة في هذا الجانب أن يكون المنتج الذي تحصل عليه المشتري (المستهلك) من الشخص مطابقاً لما جاء في عقد البيع وهذا ما يطبق على قاعدة العقد شريعة المتعاقدين إذ يجب ان يشمل المنتج على الموصفات التي اشترطها المشتري "المستهلك" والتي تُعبر عن رغبته المشروعة والتي تلبي احتياجاته التي الزم المحترف نفسه بها هذا يعني أنه يجب على المتدخل أنه يلبي في كل منتج الرغبات المشروعة

1- المادة 02 من قانون 02/89

2- عابد محجوب على ، ضمان علاقة المستهلك من الاضرار الناجمة عن العيوب المنتجات الصناعية البيئية ، دراسة تجارية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، 1995 ، ص 272 ، مذكرة ماستر تخصص قانون اقتصادي .

للمستهلك¹ ، وهذا النوع من المطابقة أي المطابقة لما تم الاتفاق عليه نصت عليه القواعد العامة في هذا الاطار بنص المادة 379 من القانون المدني الجزائري على ما يلي : "يكون البائع ملزما بضمان إذ لم يشتمل البيع على الصفات التي تعهد بوجوده وقت التسليم إلى المشتري"²

وعليه من خلال هذا النص يتضح انه لا بد أن يكون التسليم من قبل المتدخل مطابقا كما تم الاتفاق عليه وأن اي تغيير لا يعد تنفيذا لالتزام البائع بالتسليم ويكون البائع هنا ملزما بالضمان³

المطابقة المواصفات القياسية

نتيجة للتطور التكنولوجي والصناعة الأمر الذي أدى إلى وفرة المنتجات بكميات كبيرة يكون من خلالها كفاية الأسواق وتلبية حاجيات المستهلك ، كما لا يخفى علينا أن هذه المنتجات قد تحمل اخطار في شتى مجالات المستهلك (صحته وبيئته) . لذلك فإن القانون المتعلق بالتقييس ينص على المقاييس والمواصفات في كل خدمة أو منتج يعرض للاستهلاك ويعد التقييس الأداة الضامنة لسلامة المنتجات وعدم تأثيرها سلبا على المستهلك وبيئته حيث نص القانون 04/16 أن مفهوم التقييس في الفقرة الأولى من المادة الثانية كما يلي : "التقييس النشاط الخاص المتعلق بوضع احكام ذات استعمال مشترك ومتكرر في مواجهة مشاكل حقيقة ومحتملة يكون طرقي من تحقيق في الدرجة المثلى من التطور في اطار معين".

وعليه فإن تقنين عبارة عن ذلك النشاط بين الاطراف المعنية التي تقوم بعدد وثيقة قانونية توضع في متناول الجميع وتعد هذه الوثيقة بناء على النتائج المشتركة المعروفة في المجال العلمي والتكنولوجي والخبرة و الهدف من هذه الوثيقة هو تحقيق الدرجة المثلى من التنظيم في مجال معين.⁴

1- جوجو يمينة ، عقد البيع في القانون الجزائري ، ط1 ، دار بليغة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ص177

2- انظر للقانون المدني رقم 05/ 07 المؤرخ في 13 مايو 2007 المتعلق بالقانون المدني

3- انظر القانون 03/09 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش

4- انظر القانون رقم 04/ 16 المتعلق بال.....

المطلب الثاني: الآليات العملية (الهيئات) القانونية لحماية المستهلك

الانفتاح الاقتصادي واتساع السوق الاستهلاكية في مجال المنتجات الغذائية لتزايد حجم الاضرار التي تصيب استهلاك مما يجعل حمايه المستهلك في ضوء هذه المشكلات التي يعرفها استهلاك الاغذية وكما كان للغذاء اهمية في حياة الانسان فقد كان للمنتوجات دور هام في رسم معالم وقواعد هذه الحماية التي التي تأثر بها المشرع الجزائري سواء في القانون المدني او قانون حمايه المستهلك ويتجلى كذلك في دور العملية في حمايه المستهلك ، حيث قسمنا هذا المطلب إلى ثلاثة فروع كالتالي :

الفرع الأول: على المستوى المركزي (وزارة التجارة)

الفرع الثاني : على المستوى المحلي (الولاية و البلدية)

الفرع الثالث : دور الأعوان والجمعيات واللجنة الوطنية للمدونة الغذائية

الفرع الأول: على المستوى المركزي (وزارة التجارة):

تعتبر وزارة التجارة الجهاز الأول المكلف بحماية المستهلك هذا بالنظر إلى المهام المخولة لها و هذا التنوع في المهام يعود بالدرجة الأولى إلى المصالح التابعة لهذه الوزارة سواء كانت مركزية أم محلية بحيث كل مصلحة مكلفة بنوع معين من الأنشطة التي تمارسها بهدف تحقيق حماية المستهلك¹. بالرجوع إلى المرسوم التنفيذي رقم 02-453 الذي يحدد صلاحيات وزير التجارة ، حيث نصت المادة 05 منه على²:

● إعطاء رخص الاستيراد والتصدير (

بالإضافة إلى هذه المهام فإن وزير التجارة يسهر على السير الحسن للهيكل المركزية واللامركزية و المؤسسات والهيئات التابعة لدائرته الوزارية ، وسوف نتطرق لهذه الهياكل في النقاط التالية :

أولاً: الهياكل المركزية التابعة لوزارة التجارة:

لقد نص المرسوم التنفيذي رقم 08-266 الذي يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التجارة، ومن أهم الهيئات المتواجدة على مستوى وزارة التجارة والمنشغلة بأمر الاستهلاك نذكر :

¹ - قابلي هنية حماية المستهلك بين القواعد العامة و القواعد المتخصصة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق و

العلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قائمة السنة الجامعية 2016 ، ص 103

² - انظر المرسوم التنفيذي رقم 02-453 المؤرخ في 17 شوال عام 1423 الموافق ل 21 ديسمبر 2002، يحدد صلاحيات وزير التجارة، الجريدة الرسمية العدد 85، الصادرة في 22 ديسمبر 2002.

1- مديرية الجودة والاستهلاك:

لقد نصت المادة 04 على ما يلي: تعدل وتتسم أحكام المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي رقم 02-454 على مهامها حيث تكلف مديرية الجودة والاستهلاك بما يأتي:¹

- اقتراح مشاريع النصوص ذات الطابع التشريعي والتنظيمي وذات البعد العام والخاص والمتعلقة
 - بترقية الجودة و بحماية المستهلكين.
 - المساهمة في إرساء حق الاستهلاك.
 - المشاركة في كل الدراسات المرتبطة بالموصفات في مجال الجودة والنظافة الصحية و الأمن
 - المطابقة في جميع مراحل صنع المنتجات و تسويقها
 - التشجيع عبر المبادرات الملائمة على تطور المراقبة الذاتية للجودة على مستوى المتعاملين. الاقتصاديين
 - تنشيط عملية التقييس المنتجات والخدمات و طرق تحاليل الجودة و تشجيعها و تبعاها
 - ترقية برامج إعلام المهنيين و المستهلكين و تحسيسهم.
 - اقتراح كل التدابير فيما يخص تطوير مخابر تحاليل الجودة وقمع الغش
 - و تضم هذه المديرية أربع مديريات فرعية:
 - المديرية الفرعية لتقييس المنتجات الغذائية.
 - المديرية الفرعية لتقييس المنتجات الصناعية.
 - المديرية الفرعية لتقييس الخدمات.
 - المديرية الفرعية لترقية الجودة و حماية المستهلك...
- ### 2- المديرية العامة للمراقبة الاقتصادية وقمع الغش:

- من مهامها تحديد الخطوط العريضة للسياسة الوطنية المراقبة في ميادين الجودة وقمع الغش ومكافحة الممارسات المضادة للمنافسة والتجارة اللامشروعة والسهر على توجيه برامج المراقبة الاقتصادية و قمع الغش و تنسيقها وتنفيذها وتضم هذه المديرية أربع مديريات فرعية و هي :
- مديرية مراقبة الممارسات التجارية و المضادة للمنافسة
 - مديرية مراقبة الجودة و قمع الغش
 - مديرية مخابر التجارب وتحاليل الجودة
 - مديرية التعاون و التحقيقات الخصوصية

¹ - انظر المادة 09 من المرسوم رقم 02-454 سالف الذكر

3- شبكة الإنذار السريع:

تم إنشاء هذه الشبكة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-312 الذي يتعلق بالقواعد المطبقة في مجال الأمن والمنتجات و من مهامه حسب ما جاء في المادة 20 و 21 ما يلي: حماية المستهلك من خلال متابعة المنتجات الخطيرة حيث تتولى الإدارة المركزية لوزارة التجارة المكلفة بحماية المستهلك و قمع الغش و كذا مصالحها الخارجية هذه المهام، بالإضافة إلى تبادل المعلومات مع جمعيات حماية المستهلكين والجمعيات المهنية وجمعيات أرباب العمل الكثر تمثيلاً.

ثانياً: المصالح الخارجية لوزارة التجارة:

تم تنظيمه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-109 المتضمن تنظيم المصالح الخارجية في وزارة التجارة وصلاحياتها وعملها ..

لقد حددت المادة الثانية من هذا المرسوم مديريات ولائية وأخرى جهوية وهذا ما سنتطرق إليه من خلال النقاط التالية:

1- المديريات الولائية للتجارة:

حيث تتمثل مهامها حسب المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي رقم 11-09 فيما يلي: تنفيذ السياسة الوطنية المقررة في ميادين التجارة الخارجية والمنافسة والجودة وحماية المستهلك وتنظيم النشاطات التجارية والمين المقننة والرقابة الاقتصادية وقمع الغش حيث تسهر على تطبيق التشريع و التنظيم المتعلقين بالتجارة الخارجية والممارسات التجارية والمنافسة و التنظيم التجاري و حماية المستهلك وقمع الغش كما تساهم في وضع نظام إعلامي حول وضعية السوق بالاتصال مع النظام الوطني للإعلام.¹ وتتكون المديرية الولائية للتجارة من خمس فرق تفتيش تسهر على تنفيذ مهام المديرية فنجد مصلحة ملاحظة السوق و الإعلام الاقتصادي

مصلحة مراقبة الممارسات التجارية و المضادة للمنافسة.

مصلحة حماية المستهلك وقمع الغش

مصلحة المنازعات و الشؤون الخارجية

2- المديريات الجهوية للتجارة :

تكريس الحماية القانونية للمستهلك ذات البعد البيئي

¹ - أنظر المرسوم 09-11 المؤرخ 11 صفر عام 1432 الموافق ل 20 يناير سنة 2011 ، يتضمن تنظيم المصالح الخارجية في وزارة التجارة وصلاحياتها وعملها ، الجريدة الرسمية العدد 04 ، الصادرة سنة 23 يناير 2011 .

لقد نصت على مهام هذه المديرية المادة 10 من المرسوم 11-109 والتي تنص على ما يلي: . تأطير و تقييم نشاطات المديرية الولائية للتجارة التابعة لاختصاصها الإقليمي وتنظيم وأو إنجاز كل التحقيقات الاقتصادية المتعلقة بالمنافسة و التجارة الخارجية والجودة وحماية المستهلك وسلامة المنتجات ..

تتكون المديرية الجهوية للتجارة من ثلاث مصالح هي:

- مصلحة التخطيط ومتابعة المراقبة وتقييمها
- مصلحة الإعلام الاقتصادي و تنظيم السوق
- مصلحة الإدارة و الوسائل

الفرع الثاني : على المستوى المحلي (الولاية و البلدية)

تخول للجماعات الإقليمية (المادة 16 من التعديل الدستوري لسنة (2016)¹ في إطار التشريع المعمول به مجموعة من الصلاحيات والسلطات للقيام بكل عمل من شأنه أن يهدف إلى تنظيم وتنمية الأعمال التجارية والخدمات حتى وصولها إلى المستهلك وأيضا حرصا منه على أن تصل بضمان وسلامة وذلك حفاظا على صحة المستهلك وكما هو معروف فإن الجماعات الإقليمية هي أقرب للمواطن من الجهات الإدارية 234 البعد الوقائي للجماعات المحلية في حماية المستهلك من التلوث الغذائي.

المركزية لدى سوف تتناول دور كل من الولاية المطلب الأول والبلدية (المطلب الثاني) في حماية المستهلك من التلوث الغذائي.

أولا - دور الولاية في حماية المستهلك.

لكل هيئات الولاية (القانون رقم 12-07 الذي يتعلق بالولاية (2012) والي والمجلس الشعبي الولائي لها نشاط ينصب على حماية المستهلك من التلوث الغذائي.²

الوالي: لهذا الأخير سلطة ضبط إداري على مستوى إقليم الولاية التي يتولى إدارتها كما أنه يعتبر ممثل الدولة على المستوى الولاية ويقوم بفرض السياسة الوطنية لقمع الغش وحماية الجودة والمستهلك، وزيادة على ذلك يملك الوالي صفة ضابط الشرطة القضائي ووبالتالي يصبح مسؤول عن ضمان صحة المستهلك وسلامته، ومن صلاحياته أيضا إتخاذ الإجراءات الوقائية التي تؤدي إلى درء الخطر المحدق

¹ - انظر : المادة 16 من التعديل الدستوري لسنة 2016 (بلا تاريخ) .

² - انظر : القانون 12-07 الذي يتعلق بالولاية (2012) .

بالمستهلك كسحب المنتج من السوق بصفة مؤقتة أو نهائية أو قرار غلق محل أو سحب الرخصة أو الإعتماد المزاولة نشاط معين يلحق أضرار بالمستهلك¹.

ثانيا - المجلس الشعبي الولائي: فلقد حول القانون رقم 12-2017 المتعلق بالولاية مجلس المداولة الولائي حق التداول في مجال الصحة العمومية التي هي في الأصل حماية للأشخاص المستهلكين القاطنين في المجال الجغرافي للولاية. ولا تتحقق صحة هؤلاء الأشخاص إلا بتحقيق أمنهم الغذائي من التلوث وهذا ما نصت عليه المادة 77 من القانون المذكور أعلاه القانون رقم 12-07 الذي يتعلق بالولاية (2012) وتضيف المادة 94 من نفس القانون أعلاه على أن يسهر المجلس الشعبي الولائي على التدابير الوقائية الصحية لسكان لولاية وأيضا إمكانية إنجاز هياكل مراقبة وحفظ الصحة وخصوص في المواد الاستهلاكية الموجهة للجمهور إي المستهلك بما يضمن سلامة المواد الغذائية من التلوث القانون رقم 12-107 الذي يتعلق بالولاية (2012).

وتضيف في نفس السياق المادة 141 من قانون الولاية على إمكانية الولاية ان تنشئ مصالح عمومية بموجب مداولة - المجلس الشعبي الولائي - تتكفل بالنظافة والصحة العمومية ومراقبة الجودة وهذه كلها تعني المواد الغذائية التي تطرح من أجل الإستهلاك القانون رقم 12-07 الذي يتعلق بالولاية، (2012) بعد التعرض لدور الولاية بإعبارها حلقة وصل بين الإدارة المركزية والبلديات فما هو دور هذه الأخيرة باعتبارها الجماعة الإقليمية القاعدية في الدولة.

الفرع الثالث دور الأعوان والجمعيات واللجنة الوطنية للمدونة الغذائية

وهو الذي سيتم التفصيل فيه

أولا: دور الأعوان المكلفون بالرقابة

يتعدد الأعوان المكلفون بحماية المستهلك كل حسب مجاله و هذا ما تجده منصوص عليه في عدة نصوص منها:

1- الأعوان المكلفون بحماية المستهلك وفقا لقانون حماية المستهلك

بالرجوع إلى المادة 25 نجد أنها تشير بالإضافة إلى ضباط الشرطة القضائية و الأعوان الآخرين المرخص لهم بموجب النصوص الخاصة بهم يأهل للبحث ومعاينة مخالفات أحكام هذا القانون، أعوان قمع الغش التابعون للوزارة المكلفة بحماية المستهلك.

¹ - درار عبد الهادي ، البعد الوقائي للجماعات المحلية في حماية المستهلك من التلوث الغذائي ، مجلة المفكر ، المجلد 15 ، العدد 2 (ماي 2020) ، ص 228-238.

ضباط الشرطة القضائية المنصوص عليهم في المادة 15 من قانون الإجراءات الجزائية و هم رؤساء المجالس الشعبية البلدية ضباط الدرك الوطني، محافظو الشرطة، ضباط الشرطة، ذو النصب في النظر القانون رقم 07-17 المؤرخ في 28 جمادى الثانية عام 1438 الموافق لـ 27 مارس 2017، يعدل و يلعم الأمر. رقم 155-66 المؤرخ في 18 صفر 1386 الموافق لـ 08 يونيو 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية. الدرك ورجال الدرك الذين أمضو فيسلك الدرك ثلاث سنوات على الأقل والذين تم تعيينهم بموجب قرار مشترك صادر عن وزير العدل ووزير الدفاع الوطني بعد موافقة لجنة خاصة، مفتشو الأمن الوطني الذين قضوا في خدمتهم بهذه الصفة ثلاث سنوات على الأقل و عينوا بموجب قرار مشترك صادر عن وزير العدل ووزير الداخلية والجماعات المحلية موافقة لجنة خاصة ضباط وضباط الصف التابعين للمصالح العسكرية للأمن الذين تم تعيينهم خصيصا بموجب قرار مشترك بين وزير الدفاع الوطني و وزير العدل

2- الأعران المكلفون وفقا لقانون الممارسات التجارية

يأهل بالقيام بالتحقيقات ومعاينة مخالفة أحكام القانون 08-18 الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية الموظفون الآتي ذكرهم¹:

ضباط وأعران الشرطة القضائية المنصوص عليهم في قانون الإجراءات الجزائية.

المستخدمون المنتمون إلى الأسلاك الخاصة بالمراقبة التابعون للإدارة المكلفة بالتجارة

3- الأعران المكلفون وفقا للقانون المتعلق بالمنافسة

باستقراء نص المادة 49 مكرر من القانون 08-12 المتعلق بالمنافسة تجدها قد نصت على:

علاوة على الضباط وأعران الشرطة القضائية المنصوص عليهم في قانون الإجراءات الجزائية يأهل للقيام بتحقيقات المتعلقة بتطبيق هذا الأمر ومعاينة مخالفة أحكامه، الموظفون الآتي ذكرهم:

المستخدمون المنتمون إلى أسلاك خاصة بالمراقبة التابعون للإدارة المكلفة بالتجارة الأعران المعينون التابعون للمصالح الإدارة الجبائية المقرر العام والمقررون لدى مجلس المنافسة .

ثانيا: دور جمعيات حماية المستهلك

عرف المشرع الجزائري جمعيات حماية المستهلك من خلال نص المادة 21 من القانون 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش بأنها كل جمعية منشأة طبقا للقانون تهدف إلى ضمان حماية المستهلك من خلال إعلامه وتحسيسه و توجيهه و تمثيله.

كما وضع المشرع الجزائري نصا قانونيا واحدا تخضع لأحكامه جميع الجمعيات مهما كانت. نشاطاتها سواء كانت جمعيات وطنية أو محلية و التي تتمثل في القانون رقم 12-06 المتعلق بالجمعيات ابن عرف

¹ - القانون رقم 08-18 يعدل ويتمم القانون رقم 09-03، المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش (2018) .

الجمعيات بموجب المادة الثانية منه على أنها والجمعيات عبارة عن تجمع أشخاص طبيعيين وأو معنويين على أساس تعاقدية لمدة محددة أو غير محددة يشترك هؤلاء الأشخاص تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مريح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها من أهم الأدوار التي تقوم بها جمعيات حماية المستهلك التي يمكن إجمالها في ¹:

تحسيس المواطن بكل المخاطر التي تهدد أمنه و صحته و ماله و ذلك من خلال توجيههم إلى سبل الوقاية الواجب إتباعها والتي من شأنها الحفاظ على أمنهم وصحتهم في تحسيس المستهلك وجوب اجتناب المواد التي لا تحتوي على علامة تجارية بالإضافة إلى الجانب التحسيسي تقوم الجمعيات بالدور الإعلامي حيث تقوم الجمعيات بطبع بعض المجلات والنشرات الأسبوعية والشهرية وتوزيعها على المستهلكين.

¹ - انظر : القانون رقم 12-06 المتعلق بالجمعيات .

المبحث الثاني: مميزات (إيجابيات) الوسائل القانونية ذات البعد البيئي لحماية المستهلك والحلول المقترحة من الناحية العملية

إن تشريع حماية المستهلك و التشريعات الأخرى المتعلقة به من مراسيم و قوانين ذات الصلة بالموضوع لها ايجابيات في تحقيق الحماية القانونية ذات البعد البيئي المستهلك فمنها من حمى هذا البعد بصفة غير مباشرة كما في تشريع حماية المستهلك الذي لم ينص على حماية البيئة بشكل مباشر وصريح إذ لا نجد إجراء أو جزاء يتم إتباعه في حال المساس بالبيئة من قبل المتدخلين الذين ينحصر هدفهم الرئيسي في تحقيق الربح دون الاهتمام بما يمكن أن تلحقه نشاطاتهم من خطر على صحة و مال المستهلكين و كذا بيئتهم بشكل أكبر في الوقت الحاضر إذ أنه بسبب المخالفات التي يقوم بها المهنيين والتي لها آثار سلبية بل وكارثية على البيئة منها توسع ثقب الأوزون وكثرة الاحتباس الحراري والجفاف و انقراض الحيوانات إلخ فنتيجة لكل هذه الآثار غير المحمودة خص المشرع قانون خاص لحمايتها رقم 03-10 المتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة، وما يلاحظ اليوم أن كل التشريعات أصبحت تهدف الحماية هذه الأخيرة كل حسب المجال الذي ينظمه.

ومن هنا سيتم توضيح المميزات التي جاء بها المشرع لحماية البيئة من خلال مطلبين، المطلب الأول تخصصه مميزات الوسائل القانونية ذات البعد البيئي لحماية المستهلك ، والمطلب الثاني تخصصه والحلول المقترحة من الناحية العملية

المطلب الأول: مميزات (إيجابيات) الوسائل القانونية ذات البعد البيئي لحماية المستهلك

ستتم دراسة هذا المطلب من خلال الفرعين الآتيين:

لقد تم اعتماد جملة من التشريعات لحماية العناصر البيئية في الجزائر منها: المرسوم التنفيذي رقم 95-405¹ المتعلق برقابة مواد الصحة النباتية ذات الاستعمال الفلاحي حيث اصلا كاملا تحت اسم شروط مواد الصحة النباتية ذات الاستعمال الفلاحي حيث اشترط في نص هذا المرسوم على أن يتم إعداد قائمة المواد المقترحة للصنع يتم فيها تبيان العناصر ي تدخل في صنع المواد وخصائصها الفيزيائية والكيميائية ولم يكتفي بضرورة تبيان ذلك فقط بل ألزم وأوجب أن تأشر على هذه القائمة المصالح المكلفة

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 95-405 المتعلق برقابة مواد الصحة النباتية ذات الاستعمال الفلاحي.

بالبيئة¹، وبالتالي فإن المبيدات سواء الحشرية منها أو العشبية مثلاً كونها من المواد التي تستخدم بكثرة من قبل الفلاحين في جميع المحاصيل

الفرع الأول: المميزات (الإيجابيات) من الجانب التشريعي

الزراعية الأمر الذي قد يسبب أخطار على صحة المستهلك والنباتات والأرض إذا كانت تحتوي على مواد ملوثة أو نسب زائدة عن القيمة المحددة والمسموح بها ... و تفاديا لمثل هذه المشاكل و النتائج السلبية ألزم كل شخص طبيعي أو معنوي يعتزم صنع المواد النباتية ذات الاستعمال الفلاحي أن يقدم قائمة تشمل على مواصفات معينة السالف ذكرها و مؤشر عليها من قبل المصالح المكلفة بالبيئة

وعليه فمن الإيجابيات التي جاء بها هذا المرسوم أنه حمى أحد العناصر البيئية وهو النبات الذي يعد أساس غذاء المستهلك وذلك من خلال ضمان أمن مواد الصحة النباتية كالمبيدات الحشرية أو العشبية التي تستعمل وترش على المحاصيل الزراعية من أجل إعطاء مردودية أحسن وبكميات وفيرة.

وبالرجوع لنص المادة الثالثة من القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة نجدها حددت المبادئ العامة التي يجب احترامها من قبل كل الأشخاص سواء الطبيعية أو المعنوية و التي تنطبق أيضا على المتدخلين في مجال الاستهلاك من هذه المبادئ ما يلي : "... مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي الذي ينبغي بمقتضاه على كل نشاط تجنب إلحاق ضرر معتبر بالتنوع البيولوجي

مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية، الذي ينبغي بمقتضاه، تجنب إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية كالماء والهواء و الأرض وباطن الأرض والتي تعتبر في أغلب الحالات، جزءا لا يتجزأ من مسار التنمية ويجب ألا تؤخذ بصفة منعزلة في تحقيق تنمية مستدامة

مبدأ الاستبدال الذي يمكن بمقتضاه ، استبدال عمل مضر بالبيئة بآخر يكون أقل خطرا عليها، ويختار هذا النشاط الأخير حتى و لو كانت تكلفته مرتفعة ما دامت مناسبة للقيم البيئية موضوع الحماية"²

ومن الإيجابيات التي جاء بها القانون رقم 03-09 ما نصت عليه المادة 09 التي تنص على المنتج بحيث لا يحدث أي ضرر جراء الاستعمال المشروع له سواء على مستعمله أو البيئة ما فعله المشرع أنه لم يحصر أمن المنتج بالنسبة لصحته فحسب بل ترك المجال مفتوح سر عبارة « و أمنه و مصالحه فبهذا

¹ - انظر المرسوم التنفيذي رقم 95-405 المؤرخ في 09 رجب عام 1416 الموافق ل 02 ديسمبر سنة 1995، يتعلق برقابة مواد الصحة النباتية ذات الاستعمال الفلاحي، العدد 75، الصادر في 13 رجب عام 1416.

² - أنظر القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق ل 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، العدد 43 الصادر في 20 يوليو سنة 2003.

إذا كان منتج ما يضر بالبيئة ويحدث ضررا لها يمكن متابعة مصدر المنتج بناء على هذه المادة فمن مصالح المستهلك البيئة بل هي أهم مصالحه فهو يكون آمنا بأمنها وسلامتها كونها مصدر كل غذائه .

كما أضافت الفقرة الثالثة من المادة 10 أنه يجب أن يكون المنتج آمنا خاصتا في حالة استعماله

مع منتجات أخرى إذ مثلا يجب عند استعماله مع منتج آخر نضمن أنه لا يحدث ضررا المستعمله كما يمكن أن نقول أيضا على البيئة كإحداث غازات سامة وملوثة للجو، وفي الفقرة التي تليها تنص على أن يعرض على المنتج تعليمات لكيفية استعماله و هو الأمر الشائع و أيضا كيفية إتلاقه حتى لا يحدث أضرارا بيئية نتيجة الإلتلاف الخاطئ ، وبالتالي فإن نص المشرع بهذه الطريقة و صياغة هذه المواد بشكل غير محصور كان صائبا بحكم أنه لا يمكن تعداد ما يقصد بعبارة أمن المنتج فالأفضل تركها على وسعها .

فمن الميزات التي جاء بها قانون حماية المستهلك أيضا نص المادة 11 التي تقضي بما يلي: «يجب أن يلي كل منتج معروض للاستهلاك الرغبات المشروعة للمستهلك من حيث ... و الأخطار الناجمة عن استعماله....» ، فعبارة الرغبات المشروعة للمستهلك جاءت واسعة إذ أن كل مستهلك. اقتنائه لمنتج ما يرغب في أن يكون أفضل منتج من جميع النواحي ، من ناحية الجودة والنوعية و كذا من ناحية أمنه عند استعماله كما يرغب أيضا في أن يكون هذا المنتج صديقا لبيئته ربما لم يكن الإنسان يهتم سابقا بالبيئة لكن اليوم وبعد ما خلفه التطور التكنولوجي والصناعي من أضرار ، أصبحت البيئة من أهم اهتمامات المستهلكين إذ يرغب كل واحد منهم أن يحصل على منتج تمت صناعته بمواد آمنة على استعماله ، حيث أنه إذا كان استعمال منتج ما يحدث ضررا أو خطر على بيئة المستهلك لا بد أنصحته وبيئته على المدى القصير والطويل معا ، كما جاء في نفس المادة عبارة هو الأخطار الناجمة يكون على دراية بذلك من خلال النص عليها على غلاف المنتج .

وكذا من الميزات التي جاء بها هذا القانون مبدأ مطابقة المنتجات حيث أن هذا المبدأ تحكمه مجموعة من القواعد، منها قواعد وقائية و هي التي تستجيب للرغبات المشروعة للمستهلك التي أشرنا إليها سابقا و قواعد ردعية تطبق في حالة انعدام المطابقة وذلك من خلال وسيلتين قانونيتين هما التقييس والرقابة وبالتالي يجب أن يكون المنتج مطابقا للمقاييس المحددة و التي تكون خاضعة لأحكام قانون¹ التقييس 04-04 المعدل والمتمم و هذا يعني أن المقاييس التي توضع يجب أن تكون مراعية للبيئة بحكم أن من أهداف قانون التقييس كما جاء في نص المادة الثالثة منه هو حماية البيئة أين نص صراحة على حماية هذه الأخيرة و بالرجوع لنص المادة الثالثة من قانون التقييس رقم 04-16 التي تؤكد على توفير الحماية اللازمة للبيئة و

¹ -انظر القانون رقم 03-09 ، المعدل والمتمم، المرجع السابق.

يتضح هذا من خلال تكرار عبارة حماية البيئة مرتين في نفس المادة وأيضا يتضح اهتمام المشرع بالبيئة وحمايتها من خلال نصه على حماية العناصر المكونة لها حيث جاء في الفقرة "ز" من المادة نفسها حماية صحة الأشخاص أو أمنهم وحياة الحيوانات أو صحتها والحفاظ على النباتات و حماية البيئة¹

الفرع الثاني: المميزات "الايجابيات من الناحية العملية "

هناك مجموعة من الايجابيات التي تتمتع بها الادارة المركزية والمتمثلة في وزارة التجارة والادارة المحلية والهيئات المستقلة وسنتطرق الى هذه الايجابيات من خلال الفروع التالية :

أولا: الايجابيات التي تتمتع بها الادارة المركزية

إن وزارة التجارة هي الجهاز الأول المكلف بحماية المستهلك و يتمتع بمجموعة من الايجابيات في مجالات مختلفة منها :

في مجال جودة السلع و الخدمات وحماية المستهلك : يكلف وزير التجارة باقتراح كل الاجراءات المناسبة بوضع نظام للعلامات و حماية العلامات التجارية والتسميات الاصلية ومتابعة تنفيذها.

في مجال الرقابة الاقتصادية وقمع الغش تقوم وزارة التجارة بمكافحة الممارسات التجارية الغير الشرعية والممارسات المضادة للمنافسة و الغش المرتبط بالجودة و التقليد .
جيه و التنسيق ما بين القطاعات البرامج الرقابة الاقتصادية وقمع الغش .
كل تحقيق اقتصادي معمق و إخطار الهيئات القضائية عند الضرورة.

ثانيا : الايجابيات التي تتمتع بها الادارة المحلية في حماية المستهلك

تتمتع بمجموعة من الايجابيات منها :

التدخل لوضع حد لممارسات المنافسة للتجارة و التي من شأنها المساس بصحة و أمن المستهلك باعتباره فردا من أفراد المجتمع.

¹ - www.commerce.gov.dz

المحافظة على النظام العام بعناصره الثلاث الأمن والصحة والسكينة العامة و تطبيقا لهذا المبدأ فإنه تم توفير جميع الوسائل المادية قصد تحقيق ذلك فالوالية باستطاعته أن يعتمد على المديرية التابعة لوزارة التجارة الموجود على مستوى كل ولاية في اطار تنفيذ السياسة الوطنية المتعلقة بحماية المستهلك¹.

كما يلتزم رئيس المجلس الشعبي البلدي باعتباره ضابط الشرطة القضائية بالسهر على سلامة الموارد الغذائية الاستهلاكية المعروضة للبيع الى جانب هذا وحفاظا على صحة الافراد و نظافة المحيط فإن البلدية تتكفل بحفظ الصحة والنظافة العمومية لا سيما في مجال توزيع المياه الصالحة للشرب صرف المياه المستعملة و معالجتها جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها مكافحة نواقل الأمراض المتنقلة ، الحفاظ على صحة الأغذية والأماكن المستقبلية للجمهور.²

الفرع الثالث : الايجابيات التي تتمتع بها الجمعيات

هناك مجموعة من الايجابيات التي تتمتع بها الجمعيات وهي:

أن جمعيات حماية المستهلكين لا تسعى لتحقيق الربح.

تحسيس وتوعية المستهلك حول المخاطر الناجمة عن استهلاك المنتجات الغير مطابقة للمواصفات المحددة قانونا .

قيام الدراسات والبحوث ذات العلاقة بالنشاط الاستهلاكي عموما.

مشاركة السلطات العمومية في اعداد البرامج والسياسات الوطنية لحماية المستهلك.

متابعة ومعالجة الشكاوي المقدمة من طرف المستهلكين واحالتها على المصالح المعنية لحماية المستهلك.

مساندة ودعم المستهلك الذي يرفع الدعوى القضائية للحصول على تعويض على الضرر الذي قد يلحق به.¹

¹ - وزارة التجارة (مديرية التجارة ولاية بسكرة الموقع www.dcwbskera.dz

² - المرجع نفسه

المطلب الثاني الحلول المقترحة من الناحية العملية :

هنالك العديد من العوائق و الاشكالات التي تمنع الادارة والهيئات المستقلة من تحقيق حماية المستهلك إلا أنه قد وجدت حلول عملت على التقليل من هذه الإشكاليات ولقد اتخذنا في دراستنا هذه الحلول وهذا ما سنتطرق إليه من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: الحلول التي يمكن أن تعتمد عليها الادارة المركزية :

هنالك مجموعة من الحلول التي يمكن أن تعتمد عليها وزارة التجارة والأجهزة التابعة لها في سبيل

تحقيق حماية للمستهلك منها :

❖ وضع إطار مؤسسي فعال وكفى لمراقبة الأغذية.

❖ توزيع الوظائف بين السلطات المختصة بطريقة شاملة و محكمة ومتناسقة لضمان سلامة الأغذية و جودتها عبر السلسلة الغذائية بأكملها.

توفير آليات لضمان التواصل المناسب لتبادل المعلومات ذات الصلة فمثلا عن التنسيق بين كافة

السلطات المختصة لوضع رؤية مشتركة للرقابة على الغذاء، تتمتع السلطات المختصة وموظفوها الرئيسيون بجميع الصلاحيات والمسؤوليات اللازمة لتنفيذ مهامهم العمل على وضع آليات حماية (استئناف طعن قضائي كافية تمنع من الإساءة من استخدام السلطة ، وجود بنية تحتية و المعدات المناسبة التي تحتاجها السلطات المختصة لأداء عملها بفعالية ووفقا للخطة الاستراتيجية لمراقبة الأغذية أن إمكانية استخدام البيانات الناتجة عن مراقبة الأغذية لضمان تحليل المخاطر.

توفير مختبرات معتمدة قادرة على توفير مستوى ممتاز من الخدمات التحليلية بالإضافة إلى امتلاك القدرة الفنية المتعلقة بالمخاطر ذات الأولوية والاستجابة لحالات الطوارئ وأن تكون طرق التحليل الرسمية وأنظمة إدارة الجودة متوفرة.¹

وجود استراتيجيات تعمل على تقوية نظام الرقابة على الأغذية بما يضمن حماية الصحة العامة ويمنع الغش والتحايل وتجنب تلويث الأغذية ويساعد على تسهيل التجارة.²

¹ اداء تقييم نظام الرقابة على الاغذية المدخلات والموارد (القسم) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

² منظمة المية روما 2020 -https://www.google.com-amp-s:2016 علامة الاغذية وجودتها، موقع

وجود قنوات تمكن من الاستعانة بالخبرة المتخصصة.¹

الفرع الثاني الحلول التي يمكن أن تعتمد عليها الإدارة المحلية

سنتطرق في هذا الفرع إلى توضيح أهم الحلول التي يمكن أن تعتمد عليها الإدارة المحلية رغم العراقيل التي تواجهها في سبيل تحقيق حماية للمستهلك وهو ما سيتم تناوله في النقاط التالية:

1 الحلول المقترحة من الناحية السياسية²

تعزيز المشاركة السياسية المحلية من خلال تهيئة الآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات من أجل المساهمة في عمليات تضع القرار وحضور الاجتماعات و تنظيم لقاءات مع المواطنين وفتح نقاش حول القضايا المحلية.

تفعيل العمل البلدي على مستوى أصغر وتعميم مفهوم لجان الأحياء .

تفعيل دور الأحزاب التي تقوم بدورها في الإنشاء والتجديد وتقديم البرامج المتعلقة بالبيئة.

خلق الوعي البلدي المحلي وذلك ببحث المواطنين على المشاركة والتعريف بمشاكل البلدية و هذا من خلال الإعلام المحلي ونشر الوعي.

2- الحلول المقترحة من الناحية الادارية: وتتمثل في:

احترام مبدأ الفصل بين السلطات على المستوى البلدي.

الاهتمام بالعنصر البشري في الإدارة المحلية عن طريق تدعيم التأطير وتأهيل الإطارات المحلية وتنمية مهاراتها .

وجوب توفير معلومات للمواطنين المحليين و بيانات التنمية .

ترقية التعاون والتنسيق والعلاقات بين البلديات في ميدان البيئة.

إعادة تنظيم الهياكل و المصالح البلدية الدائرة الولاية وترقية المؤسسة المحلية.

¹ لمعوقات التي أثرت سلباً على عمل وزارة التجارة مكة

www.eny2k. www.google.com.-amp-s-makkahnews 2017

² أفا زورفاء ، دور الحكومة في تحسين الادارة المحلية الجزائرية، مرجع سابق، ص 93.

3- الحلول المقترحة من الناحية المالية :

- مشاركة الجماعات المحلية في تحصيل الضرائب والرسوم.
- تمكين الممتلكات المحلية كمصدر تمويل للجماعات المحلية.
- وجود تضامن بين البلديات والتعاون المشترك بين الجماعات المحلية.¹
- المساهمات المؤقتة كمصدر تمويل جديد للمرافق العمومية والنشاطات المنتجة للمداخيل .
- استغلال الممتلكات البلدية وجعلها منتجة للمداخيل .
- منح تخصيص ثانوي من ميزانية الدولة لصالح الجماعات المحلية المهتمة بالبيئة للتكفل بالأعباء الناتجة عن هذه الأخيرة.
- توزيع الضرائب بصفة عامة بين الحكومة المركزية والبلديات وذلك على خلفية عدم احترام شروط المتعلقة بالبيئة.²

الفرع الثالث: الحلول التي يمكن أن تعتمد عليها الجمعيات

- ضرورة ربط علاقات تواصلية مع الجمعيات والمنظمات الحكومية والغير حكومية.
- تنويع المداخيل التي ينتج عنها توازن مالي قارا يسمح بتطوير العمل الجماعي والارتقاء به.
- الحفاظ على ممتلكات الجمعيات والحرص على عدم استعمالها في الأمور الخاصة أو الشخصية.
- أن تكون الجمعية محكمة التنظيم داخليا أي تكون منظمة على مستوى ما تتطلبه منها المرحلة الدقيقة سواء بإنجاز مسؤولياتها الجادة أو لتحقيق وجودها الفعلي.
- مواكبة المستجدات والتعديلات التي قد تحصل في القوانين المتعامل بها والمتعارف عليها والخاصة بالعمل الجماعي.
- عدم اتخاذ العمل الجماعي كوسيلة لتمير مطالب سياسية و ذلك بالاهتمام بتحقيق الأهداف المتعلقة بالمجالات البيئية .

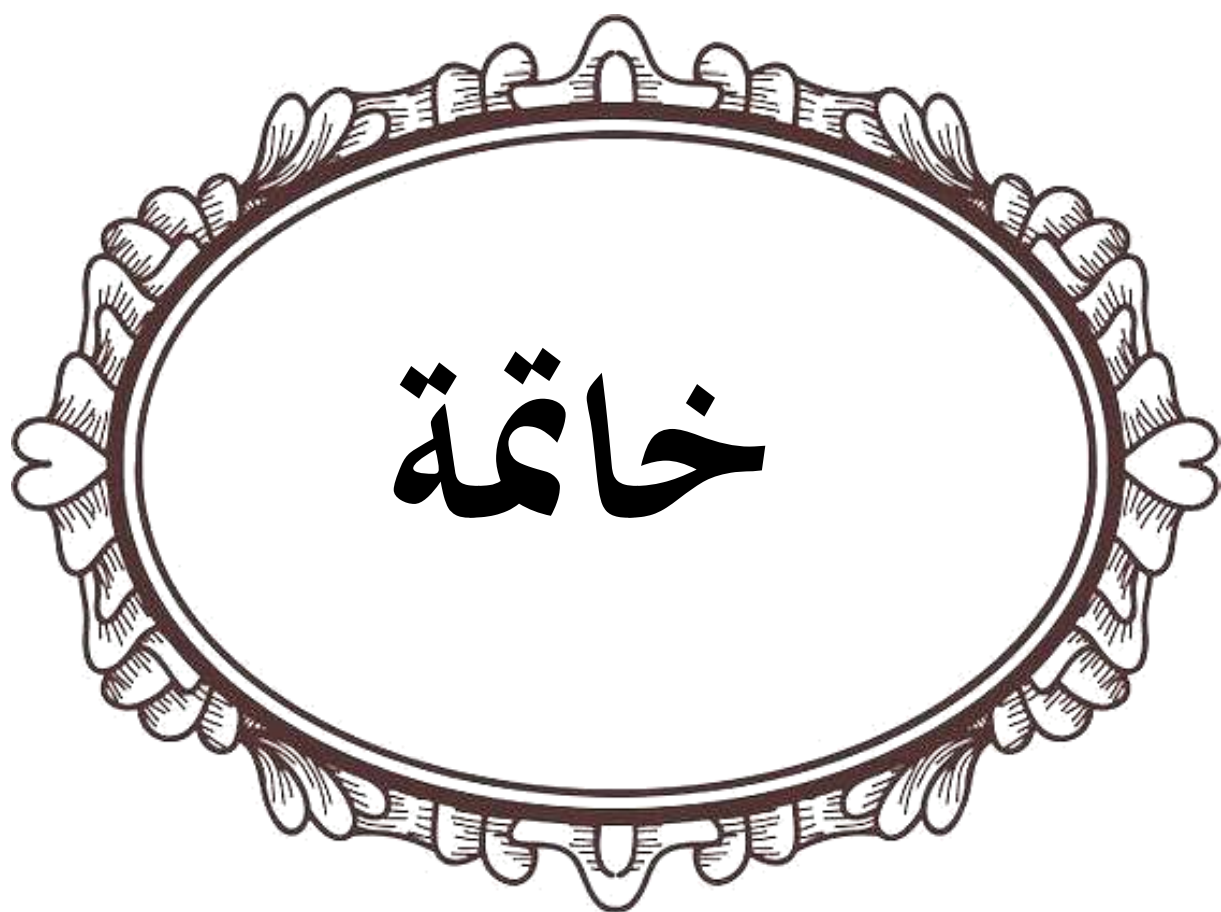
¹ وزارة التجارة (مديرية التجارة ولاية بسكرة) المرجع نفسه، ص 93.

² - لطيفة يحيى شهرزاد مناصر، اليات تحسين الموارد المالية للبلدية من أجل النهوض بالتنمية المحلية ، مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة الشهيد حما لخضر الوادي العدد 12 سنة 2016، ص 257-262-265

- تخصيص موارد مالية قادرة على تسيير الأنشطة المتعلقة بالوعي البيئي.
- الدعوة إلى إجراء نصوص متعلقة بالجمعيات لتحقيق حماية المستهلك .
- القيام بمبادرات أوسع لضمان حضور عدد أكبر من المستهلكين لفهم مقتضيات البيئة .
- توسيع دائرة الناشطين في الجمعية .

خلاصة الفصل الثاني :

وكخلاصة لهذا الفصل نستخلص أنه نظرا للأضرار الحاصلة نتيجة السلامة الاستهلاكية خاصة ما تخلفه المصانع الأمر الذي دفع المشرع الجزائري إلى استحداث قواعد قانونية تهدف للحد من تفاقم التدهور البيئي كفريضة لقاعدة السلامة الغذائية التي تحقق سلامة المادة الأولية وهي النبات الذي يعد أحد العناصر البيئية وان سلامة المنتج وما يحتويه من معايير مقترنة بسلامة البيئة من تلوث مياه سقي المحاصيل أو التربة جراء النفايات البيئية أو الحيوانية كما ان امن المنتج يتحقق إذ لم يحدث ضررا على صحة ومصلحة المستهلك عند استعماله استعمالا صحيحا فبالتالي أي منتج يضر بالمستهلك او مصلحته وتحقيق الحماية البيئية للمستهلك من خلال مطابقة للمنتوجات بالمواصفات القانونية والتنظيمية المعدة مسبقا والتي تهدف هي الأخرى لعدم الإضرار بهذه الأخير إضافة إلى تحقيق الرغبات المشروعة للمستهلك والتي من ضمنها العيش في بيئة ومحيط نقي من كل تلوث ولضمان تطبيق أفضل لهذه القواعد خص المشرع الجزائري أجهزة وهيئات على مستوى المركزي واللامركزي من اجل السهر على حماية امن المستهلك كاختصاص أصيل بموجب نصوص قانوني خاصة .



تطوى أوراق هذه الدراسة بالاجابة عن الاشكالية ونقول ان رغم حداثة تجربة ادماج البعد البيئي ضمن مخططات التنمية المرتكزة بالأساس على سياسة التخطيط خاصة في مجال الغذاء قد حققت بعض الايجابيات في مجال حماية العناصر البيئية وخاصة الموارد الطبيعية منها، لكن هناك عدة عوامل حدت من تحقيق الأهداف المرجوة أهمها عدم وضوح النصوص التنظيمية المتعلقة بكيفية اعداد وتنفيذ ومراقبة المخططات البيئية وكذلك ضعف الكفاءات الادارية خاصة على المستوى الا مركزي وان اتخاذ التدابير الوقائية عنصر فعال ضد الضرر البيئي وان التلوث الغذائي مشكلة بيئية متصاعدة تحتاج الى دراسة جدية وموضوعية والثقافة البيئية هي الهدف الاسمي للوعي البيئي وأن حماية الأغذية الاستهلاكية حتمية لا بد من الوفاء بها من جانب الدولة بأجهزتها الادارية حيث ان الحاجة الى غذاء نظيف خال من أي تلوث وانتهاج التسويق الأخضر أي تبني سياسة الانتاج الأنظف المحافظة على السلامة الغذائية للمستهلك أي الأغذية العضوية صديقة للبيئة خالية من كل أضرار جانبية تمس بهذه الأغذية وان للهيئات الادارية سواء المركزية منها او المحلية دورا فعالا في حماية المستهلك من التلوث الغذائي ذلك من خلال التقيد لترسانة من النصوص والمواد الموجودة التي تعطي لها كامل الصلاحيات لردع المخالفين حفاظا على أمن وسلامة المستهلك.

وفي الاخير يمكن القول أن البيئة من أهم الأبعاد التي تتحكم في عملية الإستهلاك حيث يتطلب تحقيق البعد البيئي لحماية المستهلك مجموعة من الأجهزة وجملة من الآليات القانونية، وقد خلصنا من خلال هذا البحث إلى جملة من النتائج و الإقتراحات وهي على النحو التالي

أولا النتائج المتمثلة في:

- نظرا للأضرار الوخيمة التي تسببها البيئة على صحة المستهلك من تلوث الهواء و الماء والتربة فقد أولى المشرع الجزائري إهتماما بذلك من خلال انتاج اجهزة تتكفل بحماية المستهلك.
- تعاني الادارة والهيئات المستقلة العديد من الاشكالات تمنعها من تحقيق اهدافها و عدم أعطائها الأولوية ومن هذه الاشكالات نجد اشكالات من الناحية التشريعية و أخرى من الناحية العملية الا ان هذا لا يمنع من وجود ايجابيات تتمتع بها الا انه توجد حلول او اقتراحات مقدمة من أهل الاختصاص تجعلها تتخلص من هذه الاشكالات و تجعلها تحقق الاهداف المرجوة منها والمتمثلة في حماية صحة المستهلك.
- حماية المستهلك تتطلب ضمان بيئة سليمة وصحية و ذلك بوجود علاقة التأثير والتأثر بين الإنسان والبيئة و يتحقق ذلك بالالتزام بنظافة المواد الغذائية وسلامتها ومطابقة المنتوجات.

- وجود أجهزة متخصصة في مجال الرقابة للدفاع عن حقوق المستهلك من الانتهاكات التي قد يكون ضحية لها.
- إستحداث المشرع الجزائري قواعد قانونية تكفل الحماية البيئية وكذا الحماية الصحية للمستهلك
- عدم وضع المشرع القواعد أمرة وملزمة تقضي بمعاقبة كل من لا يتقيد بالمحافظة على البيئة مما جعل منها محلا للمخالفة من طرف المنتجين.
- تتطلب بعض الأجهزة الرقابية إستثمارات رأسمالية ضخمة من حيث المعدات والموارد البشرية حتى تتمكن من تحقيق البعد البيئي لحماية المستهلك
- إن العجز المالي الذي تعاني منه الإدارات المحلية يؤدي إلى عدم تحقيق البعد البيئي لحماية المستهلك بصفة شاملة
- من خلال ما تقدم يمكننا القول أن المشرع الجزائري قد كرس - ولو بشكل نسبي - البعد البيئي كأولوية من الأولويات التي تساهم في تحقيق حماية للمستهلك وذلك من خلال اعتماده على مجموعة من القوانين التي لها صل بالمستهلك غير أن الأمر يحتاج لمجهودات تشريعية أخرى وتوعية لتحسين ذلك التكريس، الأمر الذي يدفعنا لاقتراح جملة من الأفكار عليها تساهم في تحسين تكريس البعد البيئي لحماية المستهلك في الجزائر .

ثانيا : الاقتراحات

أهم الاقتراحات التي يمكن أن تقدمها تتمثل في:

- ينبغي على المشرع الجزائري أن يسلك ما سلكته التشريعات المقارنة من أجل تخطي الإشكالات التي تواجه البعد البيئي لحماية المستهلك. ضرورة توزيع الصلاحيات بين السلطات المختصة بطريقة شاملة و محكمة ومتناسقة لضمان سلامة الأغذية وجودتها عبر السلسلة الغذائية بأكملها ضرورة فتح مختبرات معتمدة قادرة على توفير مستوى ممتاز من الخدمات التحليلية بالإضافة إلى إمتلاك القدرة الفنية المتعلقة بالمخاطر ذات الأولوية والاستجابة لحالات الطوارئ وأن تكون طرق التحليل رسمية وأنظمة إدارة الجودة متوفرة.
- إدراج البعد البيئي على كل المستويات من المدرسة إلى الجامعة.
- لا بد من وجود تخصصات في الكليات بتخصيص كلية عامة في البيئة.
- تخصيص ميزانية كبيرة للبيئة من قبل الدولة.
- وجود نصوص قانونية تعطي كامل الصلاحيات للهيئات المحلية في ردع المخالفين وحتى المركزية منها

- امكانية التعاون والتنسيق بين السلطات والهيئات والجماعات الاقليمية على المستوى المحلي والمركزي من اجل تكثيف العمل في حماية المستهلك وأمنه الغذائي.
 - اعطاء حلول واقتراحات جديدة قادرة على تفعيل سبل الحفاظ على المستهلك وامنه وسلامته وصحته.
 - ادماج البعد البيئي في مجال التنمية وهذا راجع الى سياسة التخطيط المستدامة
 - التشدد أكثر في الجرائم الماسة بالبيئة والأغذية وسلامة المستهلك.
- وفي الأخير نقول انه لعل بحثنا هذا يكون منطلقا لأبحاث أخرى في هذا المجال لا سيما ما تعلق بانتقال مركز ثقل الحماية ذات البعد البيئي للمستهلك من مسؤولية الدولة والمحترف إلى مسؤولية المستهلك في حد ذاته للحديث عن المستهلك المسؤول.



قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

أولا - المصادر :

أ - المراسيم والقوانين :

1. القانون المدني رقم 05/ 07 المؤرخ في 13 مايو 2007 المتعلق بالقانون المدني
2. القانون رقم 03/09 المؤرخ في 29 صفر عام 1430 الموافق ل 25 فيفري 2009 يتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش ، جريدة الرسمية عدد 15 صادرة في 08 مارس 2009 ، المعدل والمتمم بالقانون رقم 18-19 جريدة الرسمية العدد 35 الصادرة في 13 يوليو 2018
3. المرسوم التنفيذي رقم 39/90 المؤرخ في سنة 1990 يتعلق برقابة الجودة وقمع الغش المعدل والمتمم ، جريدة الرسمية عدد 5 ، الصادرة في رجب 1410
4. القانون 03/09 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش

ثانيا - المراجع :

أ - الكتب والمؤلفات :

1. أسامة خيري ، حماية المستهلك ومكافحة الغش التجاري ، صادر من دار الراية للنشر والتوزيع ، دون سنة نشر .
2. أسامة خيري، الرقابة وحماية المستهلك، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان ، 2015،
3. بن عمر عبد الرحمن طارق عقاقية ، المنتج ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، سنة 2023/2024
4. بوسعيد فتيحة و محمودي يمينة دور جمعيات حماية المستهلكين في ترقية الوعي لدى المستهلكين
5. جوجو يمينة ، عقد البيع في القانون الجزائري ، ط 1 ، دار بليغة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ص 177
6. الحقوق و العلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1954، 2013
7. دعاء البصري ، مفهوم الزراعة التقليدية ، مجلة الموضوع ، اخر تحديث ، 1353 ، 28 أغسطس 2021

8. دكتورة زاهية بن يوسف ، دراسة قانون رقم 03/09 ، المؤرخ في 25 فيفري 2009 المتعلق بحماية المستهلك ، ص12 ، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، الإبلان القانون ، 2017
9. رحمة الحديد ، مفهوم الزراعة التقليدية ، 28 أغسطس 2021
10. طارق عقاقية ، المنتج ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، سنة 2023/ 2024
11. عابد محجوب على ، ضمان علاقة المستهلك من الاضرار الناجمة عن العيوب المنتجات الصناعية البيئية ، دراسة تجارية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، 1995 ، مذكرة ماستر تخصص قانون اقتصادي .
12. عامر ياسر البكري واحمد نزار "النوري" ، التسويق الأخضر ، دار اليافوزي للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2007
13. كريا طحون، إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف مطبعة ناس بعابدين، الطبعة الأولى، القاهرة، 2005
14. المتغير في التسويق ،تسويق الإلكتروني ج 1 يوليو 2022
15. محمود جاسم الصميدعي وردينة يوسف

ب - المجلات:

1. ارافت عاصي العبيدي دور الذكاء الاصطناعي في تحقيق الإنتاج الأنظف مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصاديات الدورية أن الاحترافي 5150 2015.
2. اوهيئة قحام، سمير شرقوق، الإنتاج الأنظف أفضل إستراتيجية للوقاية والتقليل من التلوث دراسة حالة سوناطراك سكيكدة، محلة مجاميع المعرفة، المجلد 2 العدد 2 معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مركز الجامعي تندوف الجزائر 2016، ص 89-90
3. عصام نجاح المفهوم القانوني للضرر البيئي و التعويض عنه ، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد 70 لعام 2010
4. علي إسماعيل، إدارة الجودة البيئية الشاملة وأثرها في ممارسات تكنولوجيا الإنتاج الأنظف دراسة استطلاعية للآراء عينة من العاملين في لأعمر الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في نينوى مجلة تنمية الرافدين، المجلد 36، العدد 115 ، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة 288 الموصل، 2014

5. فهمية قسوري ، الالتزام بمطابقة المنتوجات في اطار القانوني رقم 03/09 مجلة الاجتهاد القضائي العدد 14 ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، جوان 2017
 6. محمد الفلاق، فاطمة زهرة العكاري، إثر تكنولوجيا الإنتاج الأنظف على الأداء (التنافسي للمنظمات الصناعية دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 21 العدد 01 مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية - الجزائر، 2021
 7. مسعي عبد الكريم، تقنية الإنتاج الأنظف ودورها في حماية البيئة وترقية المؤسسة الصناعية - تجربة مؤسسة Algal plus، محلة أبعاد اقتصادية المجلد 6، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أمجد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2016،
 8. مجلة "Foggara Inegation" الفرق بين الزراعة التقليدية والحديثة ، أوت 2021
 9. مجلة دراسات اقتصادية خلاق ، فاطمة زمرة العكازي - الندان كامل (النوى) 2022
 10. مجلة زراعة ، أيوب ، تعريف الزراعة الحديثة ، مجلة ، نشر في 15 سبتمبر 2022 ، آخر تحديث 26 فيفري 2023
 11. مجلة فوقارة "Foggara" ، 12/31 ، اوت 2021
- ج - الاطروحات و المذكرات الجامعية :**
1. افالو وفاء وشرفي أمينة ، دور الحوكمة في تحسين الإدارة المحلية الجزائرية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر lmd، كلية
 2. حللمي عبد الحكيم، دور جمعيات المستهلكين في توعية المستهلك، مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر، في قانون الاعمال كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة سعيدة، د الطاهر مولاي 2019 ص 62 و 63
 3. شريف لطفي، حماية المستهلكين في إقتصاد السوق، الطبعة الثانية، دار الشروق للنشر، القاهرة 1994 .
 4. شعبون كريمة ، الالتزام بأمن المنتج ، مذكرة نيل شهادة ماجستير في القانون الخاص من جامعة وهران الجزائر 2014

قائمة المصادر والمراجع

5. عبد الكريم مسعودي تفعيل الموارد المالية للجمعات المحلية (دراسة حالة بلدية ادرار، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة ابو بكر بالقايد الجزائر 2013

6. قاصد قدور رحيقة محامدي ،الالتزام بمطابقة للمقاييس والمواصفات في القانون الجزائري ، مذكرة نيل شهادة ماستر في القانون ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2010

7. مانا كرومية، المسؤولية الاجتماعية وحماية المستهلك في الجزائر (دراسة حالة المؤسسات العاملة بالولاية)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير جامعة أبو بكر بالقايد ، تلمسان 2014

ثالثا - المراجع باللغة الاجنبية

1. Harper Collins e-books,2007
2. R. Pernik and C. Wilder. The Clean Tech Revolution.
3. Rosa Maria Dangelico, Devashish Pujari, Mainstreaming Green Product Innovation, Why and How Companies Integrate Environmental Sustainability, Journal of Business Ethics, Volume 95, 2010

رابعا - المواقع الالكترونية

1. www.noonpost.com

2. منظمة الصحة العالمية الموقع www.owh.in



مقدمة: أ

الفصل الأول

البعد البيئي في المنتوجات الغذائية

المبحث الاول : نطاق تطبيق البعد البيئي في المنتوجات الغذائية	3
المطلب الأول: مفهوم المنتوجات الغذائية والتتوج البيئي	3
الفرع الاول: مفهوم المنتوجات الغذائية	4
الفرع الثاني: مفهوم المنتج البيئي	5
الفرع الثالث : منظمة التجارة العالمية ISO :	8
المطلب الثاني: مفهوم المنتوجات التقليدية والمنتوجات الحديثة	10
الفرع الأول: مفهوم الزراعة التقليدية	10
الفرع الثاني: مفهوم الأغذية الحديثة	10
الفرع الثالث : الفرق بين الأغذية التقليدية والحديثة	11
المبحث الثاني: نظام المنتوجات الخضراء والانتاج الأنظف	12
المطلب الأول : الإطار المفاهيمي للمنتج الأخضر	12
فرع الأول: مفهوم المنتج الأخضر	13
الفرع الثاني : مراحل تطوير المنتج الأخضر	13
الفرع الثالث : دور المنتج الأخضر	15
المطلب الثاني : تكنولوجيا الإنتاج الأنظف وآلية تفعيله	19
الفرع الاول: مفهوم تكنولوجيا الإنتاج الأنظف	19

21	الفرع الثاني : آلية تطبيق الإنتاج الأنظف في المؤسسة.
24	الفرع الثالث: خطوات تفعيل آليات الإنتاج الأنظف، ومتطلب الها.
31	خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني:

نظام حماية المستهلك في الإطار البيئي

35	المبحث الأول: علاقة حماية المستهلك بالبعد البيئي
35	المطلب الأول : الحماية القانونية للمستهلك
36	الفرع الأول : الالتزام أمن المنتج
39	الفرع الثاني : الالتزام بمطابقة المنتج
41	الفرع الثالث : الالتزام بضمان المنتج
41	
42	المطلب الثاني: الآليات العملية (الهيئات) القانونية لحماية المستهلك
43	الفرع الأول: على المستوى المركزي (وزارة التجارة):
43	الفرع الثاني : على المستوى المحلي (الولاية و البلدية)
43	الفرع الثالث دور الأعوان والجمعيات واللجنة الوطنية للمدونة الغذائية
	المبحث الثاني: مميزات (إيجابيات) الوسائل القانونية ذات البعد البيئي لحماية المستهلك والحلول
46	المقترحة من الناحية العملية
47	المطلب الأول: مميزات (إيجابيات) الوسائل القانونية ذات البعد البيئي لحماية المستهلك
48	الفرع الأول: المميزات (الإيجابيات) من الجانب التشريعي
50	الفرع الثاني: المميزات "الإيجابيات من الناحية العملية "
51	الفرع الثالث : الإيجابيات التي تتمتع بها الجمعيات
52	المطلب الثاني الحلول المقترحة من الناحية العملية :

52.....	الفرع الأول: الحلول التي يمكن أن تعتمد عليها الإدارة المركزية :
53.....	الفرع الثاني الحلول التي يمكن أن تعتمد عليها الإدارة المحلية
54.....	الفرع الثالث: الحلول التي يمكن أن تعتمد عليها الجمعيات
57.....	خلاصة الفصل:
59	خاتمة
63	قائمة المصادر و المراجع
68	فهرس الموضوعات

الملخص:

أصبحت مسألة حماية المستهلك ذات البعد البيئي في مقدمة الواجبات الأساسية للدولة المعاصرة بمختلف أجهزتها المعنية، حيث قامت بوضع مجموعة من القواعد القانونية لضمان هذا الحق، و نظرا إلى تزايد الخطر الداهم الذي يهدد بيئة المستهلك و محيطه نتيجة الاستغلال اللاعقلاني المتدخلين للموارد البيئية و دون إتباع التدابير الوقائية الواجب الخضوع لها للحفاظ على هذه الأخيرة، و لتفادي هذه الأضرار عملت الجزائر على وضع ترسانة من النصوص القانونية و التنظيمية من خلال وسائل خاصة يضمن له بها الحصول على منتج آمن دون المساس ببيئته أو الإضرار بها، فأنشأ أجهزة تراقب مدى تحقيق هذه الحماية، فالمشرع حاول مواكبة التشريعات المقارنة في حماية البعد البيئي للمستهلك، فهناك ما وفق فيه و هناك ما اعترته إشكالات تحول دون تحقيق هذه الحماية، مع محاولة إيجاد حلول لهذه العقبات أو الإشكالات.

الكلمات المفتاحية : المستهلك - البيئة - التنمية - المنتجات الغذائية

Abstract :

Consumer protection with an environmental dimension is at the forefront of the contemporary State's basic duties in its various organs concerned. s rights ", which established a set of legal norms to guarantee this right, In view of the increasing significant threat to the consumer environment and the periphery resulting from the irrational exploitation of environmental resources and without the preventive measures to be subjected to in order to preserve the latter, In order to avoid these damages, Algeria has worked to establish an arsenal of legal and regulatory texts through special means that guarantee him access to security products without compromising or damaging his environment, It has created devices that monitor the extent to which this protection is achieved. The legislator has tried to keep pace with comparative legislation in protecting the consumer's domestic dimension. There are also problems that prevent this protection from being achieved, while trying to find solutions to these obstacles or problems.

Keywords: Consumer - Environment - Development - Food Products